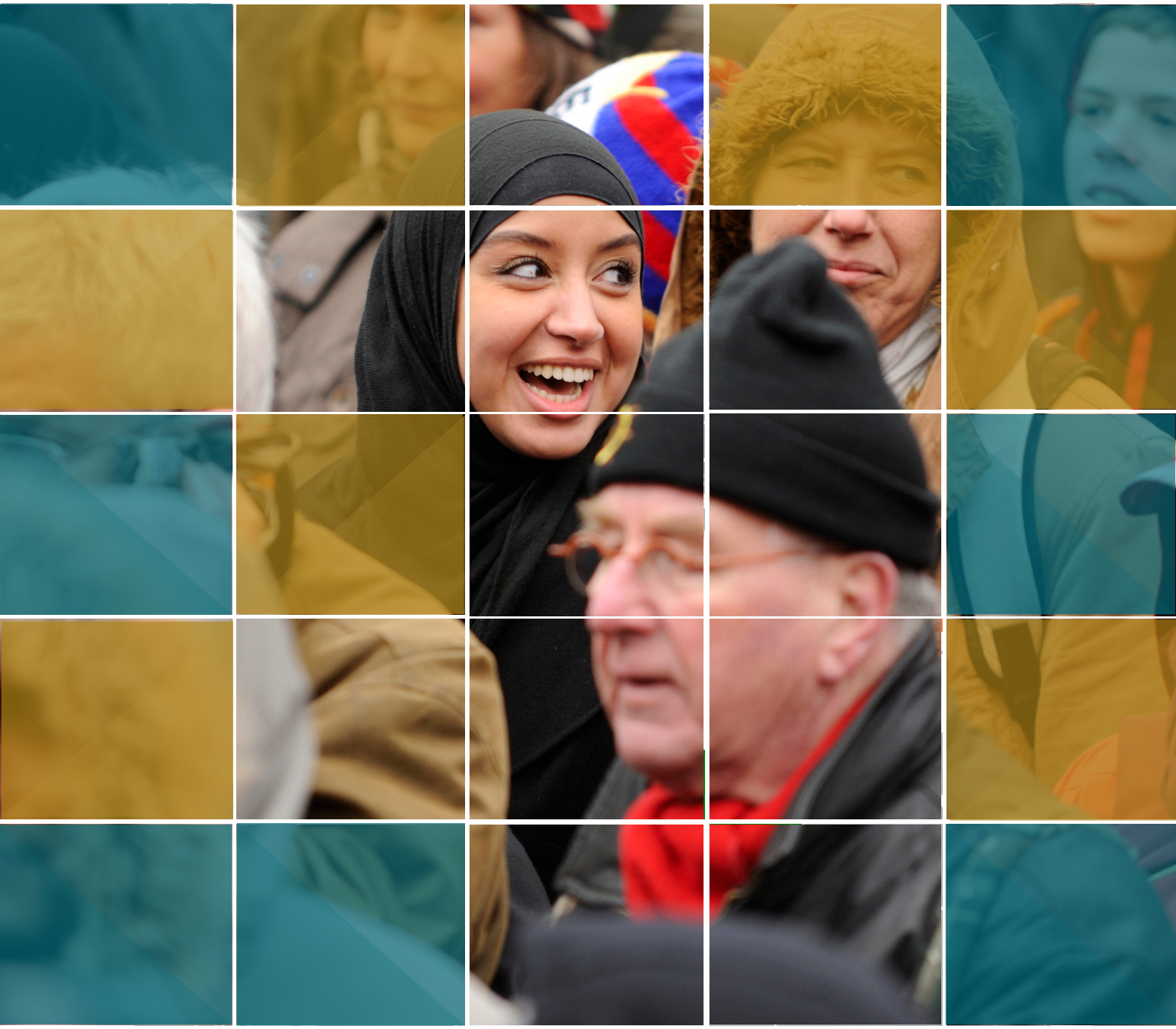

أوروبا في مواجهة الإسلام السياسي والإخوان

حسن خليل

كيف يوظّف الإخوان الشعور الانفصالي لمسلمي أوروبا؟

مع انكشاف الغطاء الديني عن جماعة الإخوان المسلمين في بلدها الأم مصر، وضلوع التنظيم في تنفيذ أجندة سياسية، تسعى من خلالها إلى الهيمنة على المؤسسات الوطنيّة، انتبهت الدولة إلى الخطر الذي يمثله التنظيم الانفصالي، الرامي إلى خلق مجتمع موازٍ، يتمدد على حسابها، حتى يتمكن في المرحلة النهائية من التهامها.

سقوط أقنعة الجماعة أدّى إلى تعرّضها لجملة من الملاحقات الأمنية، وبما أنّها لا تؤمن بمفهوم الوطن، سعت إلى البحث عن وطن بديل، تستطيع، من خلال التواجد به واستغلال بنيته القانونية، متابعة تنفيذ الإيديولوجيا الانفصالية، وتفعيل آليات التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية الموازية، قبل أن تشرع بعد تثبيت أقدامها في البني التحتية، في الإجهاز على البناء السياسي الفوقي، لخلق بؤر توتر في البلد الأم سعياً نحو الانتقام الكامل.

مفهوم الوطن البديل وشروط تحققه

كان على الجماعة أن تتجاوز خط الجغرافيا، لتواصل تواجدها ضمن إطار التاريخ السياسي، ساعدها على ذلك البُعد الأممي تبعاً لإيديولوجيتها العابرة للحدود، ومن ثم وضعت شروط الهجرة الثالثة، بحسب توصيفها الديني، على اعتبار أسبقيّة هجرتي الحبشة ويثرب، هذه الشروط تضمنت جملة من المعايير أبرزها:

كان على الجماعة أن تتجاوز خط الجغرافيا لتواصل تواجدها ضمن إطار التاريخ السياسي

- أن تسمح القوانين للجماعة بممارسة أنشطتها.

- أن يكون المجتمع على قدر كبير من التسامح مع الآخر، بحيث يتقبل إيديولوجيا دينية مغايرة لمفاهيمه.

- أن تسمح بنية هذا المجتمع، فيما بعد، بالدخول إلى مرحلة التوسع والتمكين، وخلق دوائر ضغط على صنّاع القرار، بهدف التأثير على السياسات الخارجية، وتوجيهها نحو خدمة أجندتهم.

- أن يكون النظام الاقتصادي ذا توجه ليبرالي يميني، يسمح بممارسة الأنشطة الريعية والاتجار في النقد السائل، وتكوين إمبراطورية مالية، تتماهى ونمط الاقتصاد الذي يجيد الإخوان القيام به.

كل هذه الشروط لم تكن تتوفر سوى في أوروبا، إلا أنّ إشكاليات أخرى كان على الجماعة التعامل معها، وهي بإزاء هذا الاختيار، فالتارخ الاستعماري للدول الأوروبية كان ماثلاً، ولم يزل، في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، بالإضافة إلى البُعد الديني، كما أنّ التاريخ الطويل من الصراع الإسلامي/ الصليبي في العصور الوسطى كان مرتكزاً أساسياً من مرتكزات أدبيات الإخوان، لتبرير مفاهيم مثل: الجهاد وعودة الخلافة. وبانتهازية شديدة، تجاوزت الجماعة كل هذه الإشكاليات، لتطرح مفهوم أرض الحياد، وتغضّ الطرف عن شتى الاختلافات الثقافية والاجتماعية، ليتأسّس التنظيم الدولي في أوروبا، وتبدأ الجماعة رحلة بناء الوطن البديل انطلاقاً من سويسرا، بفضل جهود سعيد رمضان، قبل أنّ يبدأ التنظيم في التسلل رويداً رويداً، بفضل القوانين العلمانية التي تحافظ فيها الدولة على مسافة واحدة من الجميع.

التنظيم الدولي ومساعي الهيمنة

شرع الإخوان، منذ اللحظة الأولى، في تكوين إمبراطورية مالية بجمع التبرعات، والشروع في المضاربة في البورصات العالمية، مع ممارسة الأنشطة التجارية المتعددة، وغسيل الأموال في مرحلة لاحقة، وفرضت الجماعة وجودها على المجال الديني الإسلامي، بالسيطرة على المساجد الكبرى، وتكوين الجمعيات والمراكز الإسلامية، التي مارست العمل الدعوي، ونشطت في الوقت نفسه في مجال جمع التبرعات، مع الاستفادة من القوانين التي أتاحت الحصول على دعم مالي من

غضّ الإخوان الطرف عن شتى الاختلافات الثقافية والاجتماعية ليتأسّس التنظيم الدولي في أوروبا

الحكومات الأوروبية، ونجحت من خلال تقديم الخدمات التعليمية والثقافية، ودعم المهاجرين اقتصادياً وقانونياً في تكوين نفوذ، دفع بها نحو المجال السياسي، بعدما استوفت شروط التجذر في البنى التحتية، فانتشرت المجالس الإسلامية التابعة للإخوان في: ألمانيا، وفرنسا، وإنجلتر، وأسبانيا، وإيطاليا وبلجيكا، وأوكرانيا وكل أنحاء القارة الأوروبية، وفق خطة عمل تسير في خطين متوازيين: الأول الحصول على شرعية قانونية، لتثبيت الأقدام على الأرض، والثاني السعي نحو السيطرة والهيمنة على الجاليات الإسلامية الموجودة في هذه الدول.

الذراع الديني للإخوان المسلمين

يُعدّ مجلس مسلمي أوروبا بمثابة الذراع الديني للإخوان المسلمين في أوروبا، والذي تأسّس بجهود الداعية الإخواني الأشهر يوسف القرضاوي، وعضو التنظيم الدولي الدكتور خالد حنفي، رئيس لجنة الفتوى بألمانيا، وظهر في البداية تحت اسم: اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، وخرجت منه عدة كيانات منها: المجلس الأوروبي للأئمة، والمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، ويدير مجلس مسلمي أوروبا حالياً، ومقره دبلن، الأنشطة الدينية التي تنبثق عن المراكز الإسلامية في عموم القارة، ويقدم نفسه وكيلاً حصرياً للإسلام هناك، حيث يتابع عمل المراكز والجمعيات، ويباشر جمع التبرعات، ويدير عدداً كبيراً من المساجد، تربط ما بين الجاليات الإسلامية، وتنسق سياسات القيادات القطرية المختلفة.

يدرك الإخوان المسلمون أنّ السيطرة على المسلمين في أوروبا تكمن في السيطرة على المجالس الإسلامية المركزية، وتقديم الخدمات مقابل الولاء، هذا الولاء توجهه الجماعة فيما بعد وتوظفه لخدمة أهداف سياسية خارج الحدود، مثل: توجيه المقاتلين لأماكن الصراع، وحشد المرتزقة نحو بؤر التوتر، خاصّةً سوريا وليبيا.

ويمكن القول إنّ المراكز الإسلامية التابعة للإخوان دعمت حالة انفصالية، وفرضتها على المسلمين بتكريس العزلة، في مرحلة ما قبل التمكين، أمّا بعد التمكين، فيجري التخطيط لتوجيه السياسات الأوروبية، عن طريق رأس المال الضخم المهيمن على الكيانات الاقتصادية؛ من شركات وشبكات إعلامية وأندية شهيرة لكرة القدم، وغيرها، ما يساعد على خلق لوبي إخواني له من القدرة على التأثير ما يفوق اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

نجحت الجماعة من خلال تقديم الخدمات التعليمية والثقافية ودعم المهاجرين اقتصادياً وقانونياً في تكوين نفوذ

ويباشر مجلس مسلمي أوروبا أجندة أخرى، أكثر خطورة من الهيمنة على المجال التداولي للدين الإسلامي، وهي عزل الأقليات المسلمة عن محيطها الاجتماعي، والحيلولة دون اندماج المسلمين، بداعي الحفاظ على الهوية، عبر خلق مجتمع موازٍ منفصل، تنشط فيه الأفكار المتطرفة، ويؤدي أدواراً تبادلية تابعة للدول الراعية، خاصة تركيا وقطر، بتكوين كتلة إسلامية حرجة، تتبع أجندة سياسية واحدة تقوم بها الجماعة بابتزاز الحكومات والتأثير على قراراتها، والضغط على الدول الأم، والتدخل في شؤونها الداخلية.

وتؤكد الدكتورة نائلة السليني، «أنّنا نعيش أوّل مواجهة صريحة بين الدولة العلمانية والمنظمات التي تدّعي أنّها تحمل رسالة كونية باسم الإسلام، وخاصّة أنّ هذه المنظمات ولدت في أرض أوروبا وأمريكا، وتعتبر رسالتها أهمّ من رسالة تلك المنظمات التي تنشط في أرض الإسلام، وإن قلنا أوّل مواجهة صريحة؛ فلأنّها لم تكشف على جانب من وجهها الحقيقي سوى بعد حادثة ذبح الأستاذ الفرنسي، أيّ بعد أعوام من البحث عن التمكين بأراضي أوروبا، وهي في نظرها دار أهل الذمّة والكفر»، مضيفة في تصريحها لـ»حفريات»: «هذه المنظمات استقوت طيلة هذه الأعوام وتكاثرت ثمّ تفرّعت، ولم يعد خطابها منطلقاً من قاعدة المستضعفين في الأرض، بقدر ما هي مؤمنة بأنّ جميع الأرض تعود إليها ملكيتها، لأنّها صاحبة الحقّ الوحيد، كيف لا، وهي حاملة الراية للإسلام الحقّ؟».

ولفتت أستاذة الحضارة بجامعة سوسة إلى «أنّنا لم نكن لنقف على مثل هذه الصلابة في موقف هذه المنظمات في بدايات تكوينها، وحتى ندرك خطرها، نذكّر بأنّ أوروبا تتسع لمنظمات ذات طابع إسلاموي يفوق عددها ما نجده في دولنا العربية؛ خذ مثال ألمانيا التي تضمّ منظمات ذات طابع عقائدي وجمعيات هي في ظاهرها مستقلّة عن الجماعة، لكنّها في الحقيقة تحتكم إلى فكر الإخوان، ولعلّ أهمّ مركز هو التجمع الإسلامي في ألمانيا الذي أسسه «سعيد رمضان» العام ١٩٥٨، ويترأسه اليوم التونسي «سمير الفالح» خلفاً لـ»إبرهيم الزيات»، ومقرّه في ميونخ، وهو يقيم علاقة عنقودية مع العديد من المراكز الإسلامية، لعلّ أهمها في برلين، ونورينبرج، وماربورج، وفرانكفورت، وشتوتجارت، وكولن، وتعود إليه بالنظر فضاءات عبادة متنوّعة: المساجد والمدارس الدينية، وينظم سنوياً لقاءً للمسلمين الألمان.

يُعدّ مجلس مسلمي أوروبا بمثابة الذراع الديني للإخوان المسلمين في أوروبا

وتتابع السليني: يصدر التجمع مجلة «الإسلام» بصفة دورية؛ مثل هذا التجمّع ساهم بصفة مباشرة في انفصال المسلمين المهاجرين إلى ألمانيا عن مشاغل المجتمع الألماني، وفي إقرار أعضائه بالتعايش داخل طوائف إثنية، اعتراف صريح بأنّهم مختلفون في نظرتهم إلى الاجتماع، ولعلّ التفتح الذي يقولون به لا يتجاوز تلك النافذة التي يفتحونها للمطالبة بالأخذ بما يرونه إيجابياً، ومدعّماً لمكانتهم بألمانيا، ولا يمكن الحديث البتة عن تعايش وذوبان هذه المجموعات مع غيرها في المجتمع الألماني.

نقطة أخرى تثيرها السليني، وهي أنّ «هذه الجمعيات الإسلاموية بأوروبا وأمريكا تلتمس دعمها الاقتصادي من المالية الإخوانية، سواء في بناء المساجد أو المدارس، التي تكاد تحاكي المدارس القرآنية، أو حتى في تنظيم اللقاءات الدورية مع المهاجرين، والذين أعلنوا اعتناقهم الإسلام من بين الأوروبيين، فكانت النتيجة -في رأيها- أن قوي هذا الأخطبوط الذي يسعى إلى أن يضمّ تحته المسلمين المهاجرين، ويعزلهم عن المجتمع الذي نزلوا فيه، ولضمان ذلك تجاوز عدد فضاءات العبادة بفرنسا نحو ٢٥٠٠ فضاء».

المراكز الإسلامية التابعة للإخوان دعمت حالة انفصالية وفرضتها على المسلمين بتكريس العزلة

والسؤال الذي تطرحه الأكاديمية التونسية هو: هل هذه الفضاءات أقيمت لأجل الصلاة حقاً؟ أم لأجل تلقين مبادئ الإخوان تحت غطاء الدعوة إلى الصراط المستقيم والجهاد؟

وتشير السليني إلى أنّ «الإجابة تبيّن أنّ انفصال المهاجرين المسلمين ليس سوى مقاربة إخوانية، وجدت صداها عند من كان حديث العهد في انتقاله إلى موطن غير موطنه، وهي رؤية متكاملة في الفكر الإخواني، لأنّها ترسم صورة المعبد الذي تنضوي تحت مذبحه رعية الإخوان، معبد افتراضي شُيِّد في حرص كبير، وبدأ بنيانه يعلو ويكتمل، وسيجد لا محالة مقرّاً يوم تتجسّم مطامحهم القائمة على أستاذية الكون»

حامد فتحي

علمانية فرنسا تكشّر عن أنيابها في مواجهة إرهاب الإسلام السياسي

يبدو أنّ الكيل طفح بالفرنسيين من الإرهاب النابع من البيئة الإسلامية، فلا يكاد يمرّ شهر دون حادث إرهابي في فرنسا، وكان الهجوم على المارة أمام المقر السابق لجريدة «شارلي إيبدو» الساخرة، في ٢٥ أيلول (سبتمبر) الماضي، آخر هذه السلسلة. وشكّلت هجرة مسلمين أوروبيين للالتحاق بالتنظيمات الإرهابية، بما يمثّلونه من خطر حال عودتهم، قلقاً غربياً كبيراً، وأعادت النظر في مدى صحّة فرضية أنّ عدم الاندماج وراء ظاهرة الإرهاب.

الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، خرج على الشعب بخطاب عنوانه «مواجهة النزعة الانفصالية الإسلامية»، في الثاني من الشهر الجاري، مفتتحاً كلامه بالتفريق بين أصحاب النزعة الانفصالية من أصحاب أيديولوجيا الإسلام السياسي والإرهاب، والأغلبية المسلمة التي تحترم قيم الجمهورية الفرنسية، وتعيش باندماج في المجتمع.

وكان ماكرون صريحاً لأبعد الحدود؛ حين وضع يديه على لبّ المشكلة، وهي الإسلام السياسي، الذي يسعى إلى تكوين حاضنة بين المسلمين الفرنسيين، عن طريق فصلهم عن المجتمع، واستغلال الماضي الاستعماري لفرنسا في ذلك، كخطوة في سبيل الوصول للسلطة، وإن كانت في نطاق ضيق.

وأشار ماكرون إلى الأخطاء التي وقعت فيها الجمهورية، بتخليها عن أدوارها الاجتماعية والترفيهية والخدماتية بشكل عام، في مناطق الأغلبية المسلمة، ما فتح الطريق للإسلام السياسي للتغلغل إلى العقول والقلوب، عبر هذا الغياب.

لوحة الحرية تقود الثورة، للفنان الفرنسي يوجين ديلاكروا، أثناء ثورة ١٨٣٠

الحياد الديني

تقف العلمانية موقفاً حيادياً من الدين، لا من الرؤى الدينية التي تحاول فرض تصوّرها عن الحياة على المجتمع؛ لذلك لا يستقيم الإسلام السياسي، أو الأصولية الإسلامية مع العلمانية، لكن لا تتعارض التجربة الإيمانية مع العلمانية؛ فهي تتيح فضاء لها بكل تمثّلاتها، شريطة ألا يحاول أيّ فكر ديني استغلال هذا الحياد في تأطير الناس لصالح فكرة تخالف العلمانية.

وظهر التعارض بين المجتمع العلماني والدين مع نشوء مجتمعات إسلامية في الدول العلمانية، عبر هجرة المسلمين إلى الدول الغربية، منذ عقود، وتوالد أجيال مسلمة، إلى جانب التحوّل إلى الإسلام من أبناء المجتمعات الغربية.

لا تُعارض العلمانية الإيمان الفردي، أو التجمعات الدينية، طالما بقيت بعيدة عن التأثير على المجال العالم لصالح رؤية دينية ما؛ لأنّ العلمانية تقوم على أسس احترام الاختلاف والحريات، وقد نجحت المجتمعات الغربية المسيحية في التحوّل إلى العلمانية، دون أن يعني ذلك غياب الدين من أوروبا.

وحول ذلك، يقول الإعلامي والمحلل السياسي، المقيم في فرنسا، شريف عبد الغفار: «الجمهورية الفرنسية تحافظ على حياد تامّ تجاه الأديان، ما لم تتعدَّ الأديان على القيم الجمهورية المشتركة بين الفرنسيين».

لكنّ المشكلة الإسلامية تتمثّل في الشعور بالانهزامية، ووضع الإسلام الأصولي والسياسي مقياساً لما يجب أن يكون عليه

يؤكد مشروع قانون «النزعة الانفصالية» على ضرورة فصل الكنيسة عن الدولة، الذي يمثّل عماد العلمانية الفرنسية، وفرض رقابة أكثر صرامة على الجمعيات الإسلامية، والمساجد الخاضعة للتدخل الخارجي

المسلم، وهي رؤية لا بدّ أنّ تتصادم مع العلمانية، فأن تكون مؤمناً في مجتمع علماني يعني أن تتقبّل الاختلاف، وألّا تحاول محاربة الاختلاف أو الانعزال باسم الهوية أو المشاعر أو الخصوصية، ففضاء العلمانية رحب، ولا يفرض على أحد شيئاً، سوى الحياد.

ومع ترّسخ المجتمعات الإسلامية في أوروبا، كانت الأخيرة قد قطعت شوطاً طويلاً في تقبّل الاختلاف، بحيث أنّها استقبلت الإسلام دون رقابة أو توجّس، فتركت الباب مفتوحاً أمام انتشار الجماعات الأصولية والإرهابية، وجماعات الإسلام السياسي، وتغلغلها، واستفاقت أوروبا على وقع عمليات إرهابية، تخرج من الأجيال التي وُلدت في أوروبا من المسلمين، وممارسات غير إرهابية، لكنّها تضرب القيم الغربية في مقتل، وتهدّد نمط الحياة.

وتمثّل الردّ الأوروبي في محورين؛ الأول نموّ اليمين المتطرف، الذي رأى في الإسلام كافةً خطراً على أوروبا، وليس الإسلام وحده، بل قيم الانفتاح على الآخر، والوحدة الأوروبية، وغير ذلك. والمحور الثاني؛ هو خطط الدولة لمواجهة هذه الظاهرة، والتي تراوحت بين الأبعاد الأمنية والقانونية، ولاقت هذه الخطط عقبات قانونية كبرى، نتيجة قصور القانون عن التعامل مع هذه الظاهرة الجديدة، ثمّ طرح ماكرون، للمرة الأولى، رؤية متكاملة لمواجهة منشأ ظاهرة الانفصال الشعوري التي يتولّد عنها الإرهاب.

الانفصالية الإسلامية

أحد مظاهر الانعزالية الإسلامية، التي لا يوجد بند قانوني حولها، هي ظاهرة الأكل الحلال، وهي قضية بسيطة، ولا يوجد انتهاك قانوني فيها، لكنّها تنمّي الروح الانفصالية، خصوصاً حين يُطالب الآباء المسلمون بتقديم وجبات خاصة، على خلفية دينية لأبنائهم الطلاب.

وحول ذلك، يقول عبد الغفار: «استغلت جماعات الإسلام السياسي في أوروبا قضية الأكل الحلال، لجني ملايين الدولارات، عن طريق إقناع المسلمين بأنّ الأطعمة التي تحوي لحوماً في أوروبا ليست حلالاً، بالتالي؛ المنتجات التي يبيعها رجال الأعمال المنتمون للإسلام السياسي هي الوحيدة الحلال».

الإعلامي شريف عبد الغفار لـ«حفريات»: هناك رسوم مسيئة للمسيحية ورموزها، تفوق الرسوم المسيئة للإسلام ورموزه، ورغم ذلك لم يخرج مسيحيّ واحد بسكين ليطعن الرسامين

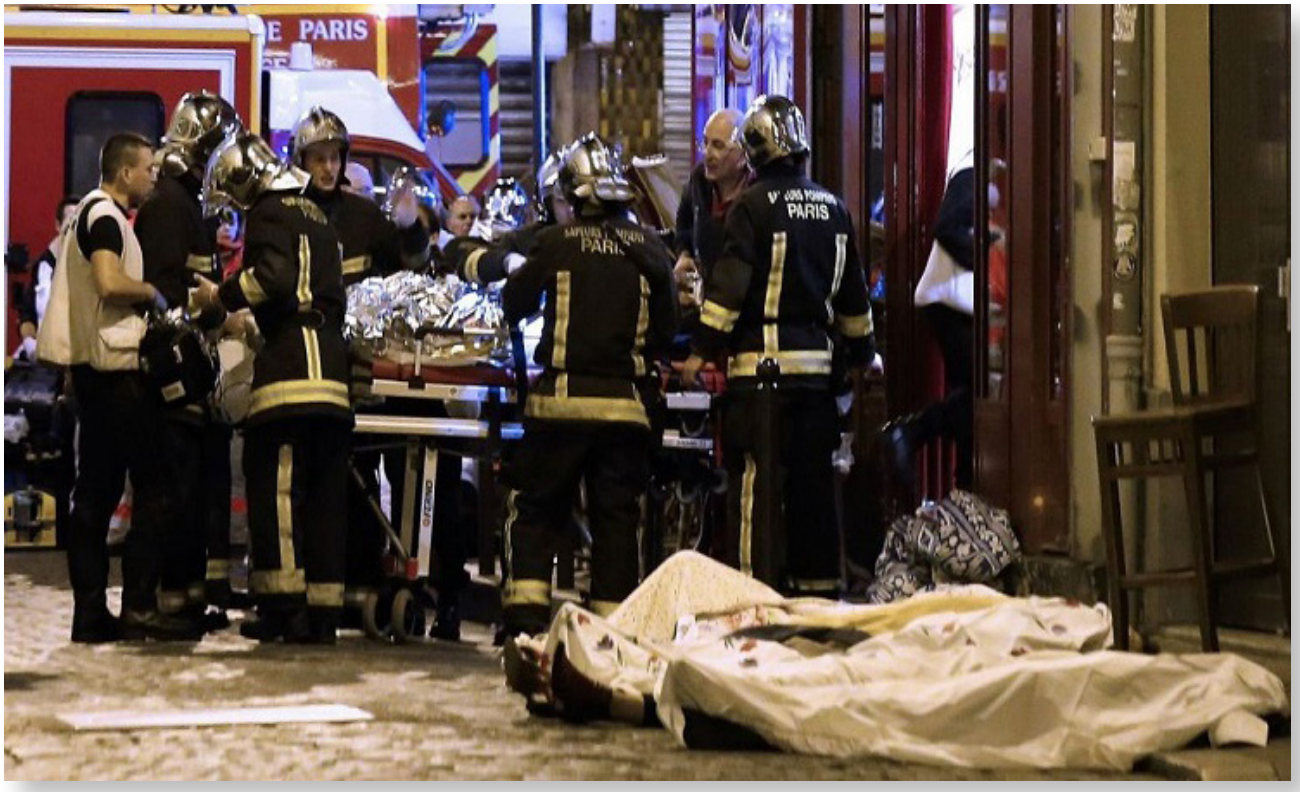

من الهجوم الإرهابي في باريس

ويضيف عبد الغفار لـ «حفريات»: «يستغل الإسلام السياسي الانتخابات في الضغط على المسؤولين البلديين، من أجل تطبيق رؤيتهم الانفصالية والتمييزية، وطالبوا بتخصيص وجبات للأطفال المسلمين، وتبع ذلك التدخّل بشكل تدريجي في المناهج والأنشطة التي يتلقاها الأطفال».

أما عن خطورة هذه السلوكيات، ومثيلاتها؛ من مطالب بعدم إعطاء الأطفال دروساً في الموسيقى، أو الرياضات المشتركة، أو تمييز الطفلات المسلمات بالحجاب، فيقول عبد الغفار: «مبدأ الإخوة يعني عدم التمييز بين الذكر والأنثى، أو على أساس الدين، وقيم الجمهورية يتعلمها الأطفال في المدارس، من سنّ ٦ سنوات، وحين يُطالب شخص بتمييز لأطفاله، لأنّه مسلم فقط، فذلك يعني أنّه ينعزل وينفصل عن قيم الجمهورية».

ويردف عبد الغفار: «قامت الجمهورية الفرنسية على مبادئ الحرية والإخاء والمساواة، والصراع مع التطرف الإسلامي نابع

استخدمت الصلاة في الشوارع، لفرض القوة للإسلام السياسي، فتقرّر منعها

من عداء الأخير لهذه القيم، وفرنسا دولة علمانية، تدافع عن القيم التي توصل إليها شعبها بعد قرون من الصراع الديني الدموي، وصراعها مع التطرف الإسلامي ليس صراعاً بين المسيحية والإسلام، بل صراع حول قيم الجمهورية».

وكان ماكرون قد أشار، في خطابه، إلى وجود ٥٠ ألف طالب مسلم يتعلمون في المنازل، ويتشربون أفكاراً متطرفة؛ إذ إنّ الفئات المتطرفة من المسلمين فقط هي التي أطفالها من المدارس، إلى جانب وجود ١١٥ مدرسة إسلامية، يتلقى نصفها تمويلاً من الدولة، وبعض هذه المدارس تديرها نساء منقّبات، وهي غير مجهزة بمنشآت ترفيهية أو رياضية، وبعضها عبارة عن أبنية متهالكة.

ويعلّق عبد الغفار: «تختلف فرنسا عن الولايات المتحدة، فالجنسية الفرنسية هي ثقافة قبل كلّ شيء، ويجب أن يكون المواطن فرنسياً، فهي هوية واحدة جامعة للتنوع الديني والعرقي والثقافي، الذي يحترم القيم المشتركة، وغياب الطلاب عن المدارس يفقدهم تعلم ذلك؛ بل يتمّ تعليمهم في المدارس الإسلامية والمنازل قيماً ضدّ الجمهورية، فيكبرون على كراهية المجتمع، ويصبحون فريسةً لخطاب التطرف والإرهاب».

ولا تقتصر الانفصالية على ما سبق؛ فهناك مطالبات بقوانين خاصة باسم الإسلام، لكنّها تعادي المرأة، ومنها عدم تجريم العنف المنزلي، والميراث، والختان، ومطالبات تحطّ من شأن المرأة، ويستغل الإسلاميون ماضي

الاستعمار الفرنسي في تنشئة المسلمين على كراهية فرنسا.

تحديث الإسلام

وقال ماكرون في خطابه: «الإسلام دين يعيش اليوم أزمة في جميع أنحاء العالم»، وعن النزعة الانفصالية قال: «ثمة في تلك النزعة الإسلامية الراديكالية عزم معلن على إحلال هيكلية منهجية للالتفاف على قوانين الجمهورية، وإقامة نظام موازٍ يقوم على قيم مغايرة، وتطوير تنظيم مختلف للمجتمع».

ولا يختلف حديث ماكرون عمّا يردّده كثيرون من المسلمين اليوم، من الباحثين وحتى رجال دين، لكنّ كلام ماكرون تلقّفه كثيرون بحساسية، بسبب هيمنة رؤية الصدام المسيحي -الإسلامي عليهم، رغم أنّ فرنسا علمانية، ولو وجدت جماعات مسيحية، مثل الإخوان المسلمين، لتمّت مواجهتها بالقوة نفسها، وربما أعنف.

ووفق الإعلامي شريف عبد الغفار؛ فإنّ هناك رسوماً مسيئة للمسيحية ورموزها، تفوق الرسوم المسيئة للإسلام ورموزه، ورغم ذلك لم يخرج مسيحيّ واحد بسكين ليطعن الرسامين، لأنّ الأوروبيين المسيحيين تعلموا تقبّل الاختلاف، واحترام حرية التعبير.

وهناك تيار آخر من بعض اليساريين يتبنّى تفسيراً يرى أنّ الوضع المعيشي وعدم الاندماج هما السبب وراء الإرهاب بين المسلمين في الغرب، وحول ذلك يقول عبد الغفار: «من أجل الأصوات الانتخابية يُطلق الساسة الفرنسيون تفسيرات مغلوطة، مثل اتهام الحكومة بالتقصير في دمج المسلمين، كي ينالوا أصوات المسلمين، التي تبلغ ١٠٪ من الشعب، وهم بذلك يبادلون قيم الجمهورية بحفنة أصوات».

وكان ماكرون مدركاً لذلك؛ فطلب من سلطة مديري الأمن تعطيل أيّ قرار يصدره المسؤولون في البلديات، إذا خالف قيم الجمهورية، وهو أحد بنود القانون الجديد.

وتحدّث ماكرون عن حاجة الإسلام إلى تحديث، ليواكب الرؤى الحديثة للحياة، وكي لا يتعارض مع العلم، ويبدو أنّ أمله خاب في مؤسسات التعليم الشرعي في العالم الإسلامي، خصوصاً تركيا والمغرب العربي؛ لذلك أعلن انتهاء نظام جلب أئمة من الخارج، على أن تنتهي كلّ عقود الأئمة في ٢٠٢٥، وقرّر إنشاء مركز للدراسات الإسلامية، لتجديد الرؤية الإسلامية، بما يتوافق مع قيم الجمهورية، وهي خطوة سيشارك فيها أئمة وباحثون مسلمون فرنسيون.

وهي خطوة أصاب ماكرون فيها؛ حيث فعل ما عجزت معظم دول العالم، العربي والإسلامي، عن فعله، من خلال إنشاء مراكز دراسات إسلامية تتبنى المناهج الحديثة، وتعيد صياغة علوم إسلامية وفق رؤية

الشاحنة التي استخدمت في حادث نيس الإرهابي

عصرية، بدلاً من هيمنة رؤى فقهية قديمة على الإسلام.

المواجهة المتكاملة

وأعلن ماكرون تقديم مشروع قانون حول «النزعات الانفصالية» لمجلس الوزراء، بداية كانون الأول (ديسمبر)، يُناقَش في البرلمان، في النصف الأول من عام ٢٠٢١، أي قبل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٢، لمواجهة ما أسماه «الانفصال الشعوري».

ويؤكد مشروع القانون على ضرورة فصل الكنيسة عن الدولة، الذي يمثّل عماد العلمانية الفرنسية، وفرض رقابة أكثر صرامة على الجمعيات الإسلامية، والمساجد الخاضعة للتدخل الخارجي.

كما ينصّ على منع الممارسات التي تهدّد المساواة بين الجنسين؛ بما في ذلك «شهادات العذرية» التي تحرص بعض الأسر المسلمة على استخراجها قبل الزواج. وإرغام أيّة جمعية تطلب مساعدة من الدولة بالتوقيع على ميثاق للعلمانية، وفرض إشراف مشدّد على المدارس الخاصة الدينية، والحدّ بشكل صارم من التعليم الدراسي المنزلي. وعودة خدمات الجمهورية إلى الأحياء التي انسحبت منها، وتركت الفضاء للمتطرفين.

وحول خطّة ماكرون لمواجهة الانفصالية؛ يقول شريف عبد الغفار، لـ «حفريات»: «ماكرون طرح خمسة محاور لمواجهة الانفصالية، لا تتضمن حلاً أمنياً، بل تضمّنت حلولاً تتناول منشأ الظاهرة، وهذا ما نفتقده في عالمنا العربي، في مصر مثلاً، لا يوجد تعريف لمن هو العدو، والدولة تحصره فيمن يحمل السلاح فقط، بينما تترك الأغلبية تحمل أفكاراً عن قتل من يختلف معها في الاعتقاد، ولا تريد الاستثمار في تعزيز العلمانية، التي هل الحلّ الوحيد للقضاء على الإرهاب من منبعه».

ويـردف عبـد الغفـار لـ «حفريـات»: «أراد ماكـرون تعديـل قانـون العلمانيـة، لعـام ١٩٠٥، الـذي يمنـع تدخـل الدولـة في أمـور الديـن، مـن أجـل أن يتدخّـل لمواجهـة التطـرف الإسـلامي، لكـنّ الخـبراء والباحثـين أخـبروه بـألا يتبـنى ذلـك، بـل ينظـر للمسـألة مـن وجهـة نظـر الدفـاع عـن قيـم الجمهوريـة، وبذلـك لـن يحتـاج إلى تعديـل القانـون، ويعـزز العلمانيـة، ويحافـظ عـلى عـدم تدخـل الدولـة في أمـور الديـن».

وشـهدت فرنسـا، منـذ عـام ٢٠١٥، هجمـات إرهابيـة مروّعـة، راح ضحيتهـا المئـات، وبلـغ عددهـا ٦٩ هجومـاً، حـتى الشـهر الجـاري، ومنها؛ هجـوم شـارلي إيبـدو، عـام ٢٠١٥، الـذي خلّـف ١٧ قتيـلاً، وهجمـات باريـس، في العـام نفسـه، وخلّفـت ١٣٠ قتيـلاً، و٤٣٠ مصابـاً، ومجـزرة نيـس عـام ٢٠١٦، وخلفـت ٨٦ قتيـلاً و٤٥٨ مصابـاً، كمـا تعرضـت مسـاجد إلى حـوادث إرهابيـة، نفّذهـا اليمـين المتطـرف

رامي شفيق

استراتيجية الهيمنة ودوائر الخوف: كيف صنع الإخوان إمبراطورية الظل في أوروبا؟

يمكن القول إنّ الظروف العالمية والإقليمية، مهدت الطريق لوضع ضوابط استراتيجية؛ لمجابهة التطرف والعنف الذي يستمد طاقته من تنظيمات الإسلام السياسي، لاسيما المنتشرة في أوروبا، والتي بدأت بدورها في تهديد القيم المدنية والحقوقية والدستورية، بعد أن تمكنت من توطين أعضائها، ونشر أدبياتها من خلال المراكز الثقافية والدعوية، ما سمح لهذه الجماعات بالتمدّد الديموغرافي غير المحدود، في المجتمعات الأوروبية وعواصمها المختلفة

مع فترة حكم الرئيس الأمريكي، دوايت أيزنهاور، في منتصف خمسينيات القرن الماضي، تم اللجوء إلى استخدام الدين كأحد محركات الصراع، الذي يمكن توظيفه في مناطق النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، لكبح نفوذ التيارات القومية والشيوعية، وعدم السماح بوصولها إلى منطقة الخليج، وكانت جماعة الإخوان المسلمين بمثابة حجر الأساس في هذا البناء الهائل، الذي سيتمدد عبر عقود قادمة، خاصّة في أوروبا، التي وجدت فيها تلك التنظيمات ملاذاتها الآمنة.

الإسلام السياسي بين التوظيف والاستيعاب

تشير وثائق عديدة إلى حجم الدعم الهائل، الذي حظي بها الإخوان وتيارات الإسلام السياسي في الغرب، ما أسهم في تكوين العديد من الجمعيات الدينية والدعوية، مستفيدة من هامش الحرية الكبير، وسهولة إنشاء المراكز والجمعيات من الناحية القانونية، في ظل استيعاب المجال العام لكل الأصوات والتوجهات، فسيطرت قيادات الإخوان؛

تشير وثائق عديدة إلى حجم الدعم الهائل الذي حظي بها الإخوان وتيارات الإسلام السياسي في الغرب

ومنهم عصام الحداد، وإبراهيم منير، على نحو ثلاث عشرة منظمة وجمعية دعوية في بريطانيا، كما ترأّس القيادي الإخواني إبراهيم الزيات، منظمة «جيد الإسلامية» بألمانيا، وتأسّس في لندن منتدى الشباب المسلم، والذي بات الأكثر تأثيراً على البرلمان الأوروبي، باعتباره يمثل الصوت الإسلامي.

يرى المحلل السياسي التونسي، الدكتور منير الشرفي أنّ انتشار الفكر الإسلامي المُتشدد، في أوروبا خصوصاً، لم يأت عن طريق الصدفة، وإنما نتيجة برنامج مُسطّر من قبل بعض الدول بتمويلات ضخمة، ومن قبل الجماعات الإخوانية المُتطرّفة بمختلف أجنحتها، ويخصّ بالذكر منها؛ الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الذي تأسّس بتشجيع معنوي من طرف أسامة بن لادن، ومادي من طرف دولة قطر.

هذا الفكر، في رأي الشرفي، يعتمد بالأساس على العنف، الذي يصل إلى حد القتل والذبح، بحجة الدفاع عن الإسلام أو عن الرسول محمد، صلى الله عليه وسلم، مضيفاً في حديثه لـ«حفريات» أنّ «الإرهابيين الذين يقومون بهذه الأعمال ليسوا سوى آلات طيّعة تمّ غسل عقولهم بإحكام، ليُنفّذوا أوامر المُخطّطين، بالفكر والمال والعتاد، دون أن يكونوا، في كثير من الأحيان، واعين بخطورة ما هم قادمون عليه».

ويؤكد رئيس المرصد التونسي للدفاع عن مدنية الدولة، انّه «سواء تعلّق الأمر بالمُخطّطين أو بالمُنفّذين، فإنّ جميعهم لا يُؤمنون بالديمقراطية، ولا بحرية الضمير والتعبير والمُعتقد، ولا بالمبادئ الكونية لحقوق الإنسان، ممّا يجعلهم في الدول المُتحضّرة خارج التاريخ والجغرافيا»، موضحاً: «فهم يجهلون أنّ الدولة الفرنسية مثلاً، التي شهدت مُؤخّراً عمليّتين إرهابيتين من أشنع ما يكون، هي دولة لائكية (علمانية) قانوناً، وأنّ حقوق الإنسان مضمونة فيها منذ أكثر من قرن من الزمان، بما في ذلك الحق في الإبداع، كما يجهلون أنّ الخروج عن قوانينها يُعتبر جريمة، ويظنون أنّه من حقهم فرض استعلائية تأويلاتهم للدين الإسلامي على تلك القوانين».

ولا شكّ أنّ خطاب العنف والكراهية، بالقول والفعل، في رأي الشرفي، يُؤدّي حتماً إلى كراهية الإسلام والمسلمين في عيون الغرب،

منير الشرفي: انتشار الفكر الإسلامي المُتشدد في أوروبا لم يأت عن طريق الصدفة بل بدعم ضخم منها

أي أنّ هذه العمليات الإرهابية التي يدّعي مُقترفوها الدفاع عن الإسلام وعن المسلمين، تأتي بالنتيجة العكسية.

الخطر الإسلاموي وتكلفة المواجهة الشاملة

من ناحية أخرى، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ عديد الدول الغربية، وخاصّة فرنسا وبريطانيا، أساءت التقدير فيما يتعلّق بخطورة الفكر الإخواني المُتطرّف، عندما احتضنت العديد من قادته المنبوذين في دولهم، وسمحت لهم بالنشاط طيلة عشرات السنين، باسم حقوق الإنسان وحرية التعبير. ويبدو أنّها اليوم تدفع ثمن الحرية المُطلقة التي منحتها إياهم، دون قيد ولا شرط، والتي استغلّها دعاة الفكر المؤدلج والمُتشدّد في تجنيد مُريديهم بسهولة كبيرة، ما جعل اليوم تلك الدول تجد صعوبة في الحدّ من نشاطهم، بعدما استيقظت من سباتها الطويل.

وتبدو الإجراءات التي اتخذتها فرنسا، رد فعل طبيعياً للضربات المتقطعة التي تشهدها من حين إلى آخر، لكنّها ربما جاءت متأخرة، ونفس الأمر بالنسبة للنمسا، التي تحولت إلى ملاذ آمن لجماعة الإخوان ومن على شاكلتها، لكن تظل العقبات القانونية والإدارية في بلد مثل بريطانيا، مانعاً أمّام محاولات تفكيك بنية هذه الجماعات، ما يلزم معه اتخاذ إجراءات استثنائية لاستعادة السيطرة، وتأمين المجال العام.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، يدور حول الكيفية التي تمكنت بها تلك الجماعات من التمدد والتمفصل في الواقع الاجتماعي والسياسي الأوروبي، ومدى إمكانية تفكيك إمبراطورية الظل الإخوانية في عديد الدول الأوروبية، وخاصّة فرنسا؟

يفسر رئيس وحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، الدكتور توفيق أكليمندوس، الطريقة التي تعمل بها الجماعات الإسلامية وعلى رأسها الإخوان، للهيمنة على المجتمعات الأوروبية، «من خلال استهداف البلدات والضواحي الفقيرة التي يقطنها المسلمون، حيث يبدأ المخطط بالسيطرة على المسجد، أو بناء مسجد، وغالباً ما يكون بدون تراخيص، ويديره أئمة أتراك، يعقب ذلك شراء عدد من المحلات لممارسة أنشطة تجارية، وتشغيل

الشرفي: العمليات الإرهابية التي يدّعي مُقترفوها الدفاع عن الإسلام وعن المسلمين تأتي بالنتيجة العكسية

مسلمي المنطقة المستهدفة، وتدريجياً يبدأ الإخوان في فرض ثقافتهم وأيديولوجيتهم، وقد هيمنوا على المسلمين اقتصادياً وفكرياً؛ وذلك بفرض الحجاب ورفع الأذان والقرآن بصوت عال طيلة اليوم، ثم تبدأ المرحلة التالية، وهي توظيف ذلك سياسياً، باستغلال الظروف الانتخابية، عبر التفاوض مع عمدة البلدة، للاستئثار بأموال التشغيل والدعم الحكومي، مقابل الدعم الانتخابي».

ويلفت أكليمندوس، في حديثه لـ«حفريات»، إلى مساومة أخرى تقوم بها الجماعات الإسلامية، «وهي الاستيطان في الأحياء المزعجة من الناحية الأمنية، وتقديم خدمات للجهات المحلية تتضمن الحفاظ على الأمن وتهدئة الأوضاع، في مقابل الهيمنة على الحي، وهكذا نجحت تلك الجماعات في فرض قوانينها الخاصّة على المناطق الفقيرة التي يقطنها المهاجرون المسلمون، وأسلمة سلوكاتهم، بمنع الاختلاط وفرض الحجاب وحظر الخمور، وغالباً ما تجري مناوشات مع المسيحيين واليهود في هذه البؤر المنعزلة».

أكليمندوس: جماعات الإسلام السياسي نجحت بخطابها العنصري والتحريضي بخلق بيئة خصبة للعنف وقطيعة للمسلمين مع مجتمعاتهم

ويرى أكليمندوس كذلك أنّ جماعات الإسلام السياسي، نجحت من خلال خطابها العنصري والتحريضي، في خلق بيئة خصبة للعنف، وقطيعة بين المسلمين وغيرهم، «ففي حادثة مقتل المدرس الفرنسي، كانت هناك ممارسة واسعة للخطاب التحريضي من قبل الإخوان المسلمين، فهذه الجماعة لا تفوت أيّ فرصة لممارسة خطابها والترويج له، ما أحدث قطيعة بين نموذجين للتفكير، أحدهما، وهو الذي يغلب على الفرنسيين، يقدس الحرية الفردية، ولو على حساب ثوابت الجماعة، بينما نجح الإخوان في نشر خطاب معاكس، يحتقر حرية الفرد، ويضع أمامها عدة عراقيل، وذلك في مسعاهم الدائم للسيطرة على المسلمين باسم المقدس، وخلق دلة موازية، كمرحلة أولى للتمكين».

ويطرح الباحث المصري نموذج احتكار التعليم، كمدخل للسيطرة على العقول، «حيث يمارس الخطاب الإخواني نوعاً من التحريض ضد المناهج الفرنسية، في المدارس الحكومية والخاصّة، مع الضغط على أولياء الأمور لنقل أبنائهم إلى المدارس الإسلامية التابعة للتنظيم، والتي تتبنى مناهج متطرفة ومحرضة على ممارسة الكراهية والعنف، وقيم الانفصال عن المجتمع، وازدراء قيم

دول غربية أساءت تقدير خطورة الفكر الإخواني عندما احتضنت العديد من قادته المنبوذين في دولهم

الجمهورية الفرنسية، من خلال تنمية الخوف من الآخر، وصناعة الغضب تجاه كل ما هو مخالف لتصور الجماعة عن الإسلام».

ويرى أكليمندوس أنّ «الرئيس ماكرون، حسم بالفعل أمره تجاه المواجهة الشاملة، فهو يحظى على الأقل بتأييد ثلثي الشعب الفرنسي، لكن المواجهة تبدو صعبة، في ظل عدم وجود الموارد الكافية، وعدم وجود اصطفاف كامل من قبل النخبتين السياسية والجامعية، كما أنّ فشل الدولة في تنمية البؤر الفقيرة، ودمج سكان الأحياء المغلقة إثنيّاً، حيث توجد أحياء للمغاربة والأرمن والأتراك، وغير ذلك، يعيق تفعيل خطاب الاندماج تحت لواء القيم الجمهورية، وهو التحدي الذي يخوضه الرئيس الفرنسي»

حسن خليل

منظمة الرائد: كيف يسعى الإخوان للتمدد على أطراف أوروبا؟

يدرك الإخوان المسلمون أنّ السيطرة على المسلمين في أوروبا تكمن في السيطرة على المجالس الإسلامية المركزية، لذلك شرعت الجماعة منذ اللحظة الأولى، وبالتزامن مع عملية نقل الأموال إلى الخارج، في التمركز بالقارة الأوروبية، حيث فطن سعيد رمضان إلى أهمية تكوين مجالس وجمعيات تتبع التنظيم، وتقوم على تقديم خدمات للمسلمين في مقابل الهيمنة والتحدث باسمهم.

ومع تغير استراتيجية الإخوان في أوروبا، ورغبة التنظيم الدولي في الانتشار في مناطق الهامش الأوروبي وعلى الأطراف الجغرافية للقارة، في محاولة لاستغلال بؤر التوتر للعمل دون رقابة، كانت أوكرانيا أهمّ دول الهامش التي نشطت فيها الجماعة، رغبة في التوغل بين المسلمين هناك، ونشر أفكارها المؤدلجة تحت ستار الدعوة، وذلك من خلال الجمعيات والمجالس الإسلامية، مع السيطرة على المساجد لتكون مصدراً رئيسياً لجمع التبرعات.

ومع الوقت يجري تكوين لوبي إخواني توظفه الجماعة للضغط حيناً، والابتزاز حيناً آخر، ومن ثم تستغله في خدمة أهدافها السياسية داخل وخارج الحدود، ويكون ذريعة للمشاركة السياسية، فالجماعة لا تكتفي بالعمل الدعوي، الذي هو بمثابة رسالة مبطنة، تخفي في طياتها نزوعاً انفصالياً، حتى وإن ادّعت العكس.

ساعدت الأوضاع الداخلية في أوكرانيا على ظهور المؤسسات التابعة للإخوان

شرعت الجماعة منذ اللحظة الأولى وبالتزامن مع عملية نقل الأموال إلى الخارج بالتمركز بالقارة الأوروبية

المسلمين، ففي العام ١٩٩٧ أيّ بعد ٦ أعوام من الاستقلال، ظهرت أهم مؤسسة إسلامية بأوكرانيا، التي ارتبطت بإيديولوجيا الإخوان المسلمين، ألا وهي اتحاد المنظمات المعروف بـ«الرائد»، الذي يتخذ من العاصمة كييف مقرّاً له، إذ يتبنّى هذا الاتحاد جملة أهداف الجماعة، ويرأسه سيران عريفوف، وهو أوكراني الأصل، يعود بجذوره إلى إثنية تتار القرم، الذين عادوا إلى أوكرانيا مجدداً بعد الاستقلال، وهو أول رئيس للاتحاد من مسلمي أوكرانيا الأصليين.

تحت مجهر السلطات الأمنية

ينشط اتحاد الرائد في مجالات الخدمة العامة من خلال استقطاب الشباب وتجنيدهم بوساطة مخيمات التثقيف الصيفية، التي تقام في شهر حزيران (يونيو) من كل عام، وتختلط فيها الأنشطة الترفيهية بالممارسات الدعوية والسياسية، كما ينشط الاتحاد في حملات التشجير والتبرع بالدم، وترميم المنازل، وتقديم الخدمات في مجال التعليم الديني.

ومنذ العام ٢٠١٨ تتابع الشرطة الأوكرانية أنشطة اتحاد الرائد، بعد ثبوت تلقيه أموالاً بطريقة غير قانونية من قطر، فقد داهمت قوات الأمن مقرّ الاتحاد، وعثرت على مطبوعات وُصفت بأنّها تدعو إلى الكراهية والعنف، وتكررت مداهمات الأمن الأوكراني لمقرات الرائد، حيث ألقى في المداهمة الأخيرة، التي جرت في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي، القبض على نحو ٨٠ شخصاً آسيوياً، متهمين بممارسة أعمال إرهابية في سوريا، وهم مطلوبون على قوائم الإنتربول الدولي.

وفي أيّار (مايو) الماضي، قامت قوات أمنية تابعة لجهاز الأمن الأوكراني «إس بي أو»، باعتقال أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، المطلوبين على قوائم الإنتربول، وذلك تمهيداً لتسليمه إلى مصر، حيث صرّح ألكسي سكريلنيك، المتحدث الإقليمي باسم جهاز الـ«إس بي أو»، أنّ المطلوب، ويُدعى معتز محمد ربيع، «ينتمي إلى التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، ويقوم بالترويج للأفكار الأصولية بين الطلاب الدارسين من المسلمين، في منطقة بولتافا، وأنّ بلاده تخطط لتسليمه إلى مصر».

وكشفت الأحداث النقاب عن علاقة ربيع باتحاد الرائد، فهو يعمل إماماً بجمعية

اعتقل الأمن الأوكراني في أيّار الماضي أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، المطلوبين على قوائم الإنتربول

كانت أوكرانيا أهمّ دول الهامش التي نشطت فيها الجماعة رغبة في التوغل بين المسلمين هناك

الفجر التابعة لها، ما يفسّر الحملة التي قامت بها منابر الاتحاد من أجل الإفراج عن عضو التنظيم الدولي، بالتزامن مع مطالبات ممثلة لجمعيات ومؤسسات موالية في أوروبا الشرقية، وجدير بالذكر أنّ جمعية الفجر خرجت إلى النور بعد تغيير اسمها السابق، الهدى، عقب مداهمة الشرطة لمقرها، إثر تقارير كشفت عن ضلوعها في تنفيذ الأجندة الإخوانية برعاية اتحاد الرائد.

من الدعوة إلى التمدد السياسي

وتجدر الإشارة إلى أنّ اتحاد الرائد، الذي أصبح ذراعاً إخوانياً نشطاً في أوكرانيا، لم يكتفِ بمقرّه الرئيسي في العاصمة كييف، فقد تأسّست عدة مقار في أنحاء البلاد، خاصّة في فينيتسيا، حيث مقر المركز الثقافي الإسلامي التابع لها، ومقر جمعية الإسراء، وفي أوديسا حيث مقر جمعية المسار التابعة للاتحاد، كما ينشط الرائد في مدن: دنيبروبيترفسك، وزوبوريجا، وسومي، ولفيف، وخاركيف، وغيرها.

وهكذا، سرعان ما خرج الإخوان المسلمون عن دائرة العمل الدعوي، سعياً نحو المشاركة السياسية، وسعياً نحو التمدد عبر الإدارات

شرعت الجماعة منذ اللحظة الأولى وبالتزامن مع عملية نقل الأموال إلى الخارج بالتمركز بالقارة الأوروبية

المحلية، باستغلال القوانين، للحصول على تمثيل في المجالس والإدارات المختلفة، للحفاظ على وجودهم في ظل توجّس المؤسّسات الأمنية وملاحقتها لأنشطة الاتحاد المريبة.

في هذا السياق، يرى المفكر المغربي سعيد ناشيد، الباحث في الفلسفة والإصلاح الديني، أنّ «هناك منذ أعوام طويلة سباقاً بين فصائل الإسلام السياسي من أجل السيطرة على المهاجرين المسلمين في المجتمعات الغربية، وهم يعتبرون هذه السيطرة مفتاحاً أساسياً للانتصار على العالم المعاصر، وتقويض الحضارة المعاصرة من داخلها ودفعها للانهيار، لأنّ الطموح الأساسي لفصائل الإسلام السياسي كلها، هو انهيار الحضارة الغربية، بدعوى أنّها تمثل جاهلية القرن العشرين».

وأضاف ناشيد، في حديثه لـ«حفريات»، أنّه «في الأعوام الأخيرة تجري المنافسة من أجل السيطرة على المهاجرين في المجتمعات الغربية، فقد جعل الإخوان من المسلمين في الغرب صيداً أساسياً بالنسبة إليهم، لأنّهم يحملون جوازات سفر تمنحهم سرعة الحركة، كما دخل تنظيم داعش في هذه المنافسة، ما دفع تركيا وقطر إلى السعي نحو السيطرة على الأقلية المسلمة في المجتمعات الغربية، بزعم أنّ الإخوان هم الأقدر على تقديم الخطاب الديني الوسطي لهذه الأقليات، وهو ما يحدث الآن في أوكرانيا وغيرها».

وتساءل الباحث المغربي في سياق حديثه: ما الذي يجعل بيئة المهاجرين في الغرب مناسبة للاستقطاب الإسلاموي؟

يجيب ناشيد: إنّ صدمة الحداثة التي يعيشها المسلم في الغرب أكثر وضوحاً ممّا يعيشه المسلم في الشرق، والمقصود في ظنه بصدمة الحداثة هو أنّ المسلم يعيش في سياق متخيل مفارق للواقع الراهن الذي يعيش فيه، فمتخيله يؤدي لمفاهيم تعود للقرون الوسطى، ما يبقيه تائهاً في عصر الغزوات والفتوحات والتوسعات الإمبراطورية، لكن في الواقع هو يعيش في إطار دولة مدنية متحضرة وبمؤسسات حديثة وعلم ومعرفة وحرّيات ودستور، وما إلى ذلك، من

الشعور بالاجتثاث، المسلم في الغرب لا سيّما الجيل الأخير الذي يشعر بقدر كبير من الاغتراب، في الوقت الذي تقدّم فيه الإيديولوجيا الإسلاموية نوعاً من الإسلام المغترب.

ويواصل ناشيد: «عندما تقوم فصائل الإسلام السياسي بتدمير الأضرحة والمزارات، وما إلى ذلك من أشكال رمزية تربط الإنسان بالأرض، فهي في آخر المطاف، تؤكد بأنّه لا ولاء للمسلم لأيّ أرض، ولا مرجعية ترابية له، ولا خلفية وطنية، فالمسلم لدى الفصائل الإسلامية يعيش مشتتاً، يعيش في إطار مفهوم الأمّة الافتراضية، أمّة بدون أيّ مرجعية أو خلفية جغرافية، وبالتالي هذا النمط من الإسلام الاجتثاثي قد يجد فيه جاذبية أكثر، لأنّ أصل الإسلام في نظرهم لا يرتبط بأيّ مكان أو بأيّ بيئة جغرافية».

ويلفت ناشيد إلى أنّ الدول الغربية، وكثيراً من المنظمات الغربية ذات الخلفية الحقوقية أو اليسارية، ساعدت أيضاً على تغوّل الإسلام السياسي في الغرب، وهو ما جرى في أوكرانيا في أعقاب اضطرابات العام ٢٠١٤، إمّا نكاية في بعض الحكام، وإمّا في مواجهة سابقة مع بعض الأنظمة في المنطقة، أو المرجعيات القومية أو الناصرية، أو لحسابات سياسية ضيقة، لأجل تفكيك المنطقة

طارق أبو السعد

الكراهية: جناية الإخوان على أوروبا ومسلميها

بات من الواضح أنّ جماعة الإخوان، المصنفة «تنظيماً إرهابياً» في عدد من الدول، لا تحمل سوى الكراهية والعداء والدعوة للاحتراب الداخلي، فبعدما تخلصت الأمّة العربية والإسلامية من التعصب الديني والمذهبي الذي أذاقها الويلات، وتقبلت فكرة التسامح والتعايش مع الآخر، إذا بها تعاني مرّة أخرى من هذه الأمراض المجتمعية، لكن على يد الإخوان هذه المرّة.

فمع ظهور الإخوان قبل ٩ عقود في مصر، وتمدّدهم في بعض البلاد العربية والإسلامية، لوحظ أنهم ما حلوا في مجتمع إلا وزرعوا فيه عوامل الشقاق والخلاف والتمزق الداخلي، وما تمكنوا من خطاب جماهيري إلا وأثاروا النعرات العنصرية وكراهية الدولة باعتبارها دولة جاهلية، وما تعاملوا مع الجماهير إلا واستعلوا عليهم، ونظروا إليهم على أنّهم جاهليون، أو (في أحسن الأحوال) لا يفهمون دينهم بشكل صحيح، وأنّ إيمانهم إيمان مخدر، وأنهم عديمو التربية، وأنّ على الإخوان القيام بمهمتهم الأساسية وهي تربيتهم من جديد، وفي سبيل إعادة تربية المجتمعات نشروا بين الناس العداوة والبغضاء والكراهية، وجرفوا أيّ فكرة تدعو إلى التسامح والتعايش والسلام.

ويمكن القول إنّ الفكرة الإخوانية في ذاتها تساعد على نشر الكراهية والبغضاء، بما تزرعه في وجدان المؤمنين بها بأنهم يحملون الفكر الصحيح والفهم الصحيح والعقيدة الصحيحة وغيرهم ليس كذلك، وأنهم أفضل جماعة، وأنهم على الحق وغيرهم على الباطل. ولا يمكن لجماعة تؤمن بنفسها بهذه

الفكرة الإخوانية في ذاتها تساعد على نشر الكراهية بما تزرعه في وجدان المؤمنين بها بأنهم يحملون الفكر والفهم الصحيح وغيرهم ليس كذلك

الطريقة التعايش مع المسلمين الآخرين، فما بالنا بالآخرين من ديانات مختلفة، أو أصحاب سلوكيات مغايرة ومنطلقات فكرية لا تلتقي مع فكر الإخوان؟ فتطبيقات الإخوان لأفكارهم تبدأ بالانتقاص من الآخر واتهامه، ثم النيل منه بزعم أنه يمنع الإسلام الصحيح من الانتشار والتمكين، ثم بثّ روح الكراهية بين الجميع، وأخيراً تكفير الآخر واستحلال دمه، هذه هي الجذور الكامنة للكراهية والعنف في فكر الإخوان، وإن أخفوها، وإن زعموا براءتهم، فإنّ آلاف الأدلة والمواقف والخطب والكلمات الواعظة تؤكد تورط جماعة الإخوان ومسؤوليتها في زيادة مستوى الكراهية، سواء ضد الغرب أو ضد المسلمين.

لم يتوقف دور الإخوان في نشر روح الكراهية والبغضاء في المجتمعات العربية والإسلامية، بل تعدى ذلك إلى الغرب الأوروبي، فقد سمحت أوروبا في ظل ضغوط الحرب الباردة، بتوطين الجماعات الإسلامية وتمكينها من السيطرة على منافذ الخطاب الإسلامي لمنع المسلمين الأوروبيين من الانخراط في التنظيمات اليسارية أو الشيوعية، وقام الإخوان بدورهم كما ينبغي في المراحل الأولى، ولم يدرك الأوروبيون أنّ الإخوان حملوا معهم روح الكراهية ونشروها في مجتمعاتهم الأوروبية، مستغلين مناخ الحرّية الذي يسمح للقاطنين فيها بتشكيل المؤسسات والمراكز والجمعيات، ففرضت جماعة الإخوان سيطرتها على كثير من الجمعيات والمراكز الإسلامية، ومن ثم بثوا فيها جينات فكرية، مع الزمن تحوّلت إلى روح عدوانية مدمرة.

اليوم، أصبحت روح الكراهية خطراً على أوروبا، فلم تعد مجرّد خطبة هنا أو كلمة هناك، بل أصبحت استراتيجية ينفذها الإخوان ليسيطروا على المسلمين في أوروبا، ومن ثم ليكونوا ورقة ضغط على حكوماتهم إذا استدعى الأمر، والمسلمون في أوروبا كتلة عاطفية يمكن استخدامها، فوفقاً لآخر إحصائية قام بها (معهد بيو) عام ٢٠١٠ وصل عدد المسلمين في كل أوروبا، عدا تركيا، إلى ٤٤ مليون نسمة؛ أي ما يُشكّل حوالي ٦٪ من إجمالي سكان أوروبا، بما في ذلك ١٩ مليون (٣٫٨٪ من السكان) من سكان الاتحاد الأوروبي، كما تكشف معدلات نمو الإسلام في أوروبا عن تزايد عدد المسلمين الذين يقطنون في أوروبا، وأرجعت دراسة أجراها (معهد بيو) إلى أنّ ذلك يعود أساساً إلى الهجرة وارتفاع معدلات الولادة، وأنّ من المتوقع أن تصل نسبة المسلمين في

دراسة: توظف جماعة الإخوان وسائل التواصل والتطبيقات الذكية لنشر التطرف والكراهية وتجنيد الشباب لتنفيذ أعمال عنف وإرهاب خصوصاً في أوروبا

أوروبا إلى حوالي ٨٪ من سكان أوروبا عام ٢٠٣٠ مع انخفاض معدل المواليد الأوروبيين مقابل ارتفاع معدلات الإنجاب في أوساط المسلمين، بالإضافة إلى تدفق المهاجرين المسلمين من المغرب العربي وتركيا وأفريقيا، هذه الكتلة البشرية الممتدة بطول القارة الأوروبية يمكنها أن تكون مصدر تقدّم إذا تمّ دمجها بالنسيج الأوروبي وفق النظام العام وأسلوب الحياة، ويمكن أن تتحول إلى قنابل موقوتة إذا تركت منابع الكراهية تسيطر على تفكيرهم وعلى منظورهم للحياة.

أدركت أوروبا مؤخراً خطورة شيوع خطاب الجماعات المتطرفة على خطاب الإسلام المعتدل، وبدأت الدراسات نحو اكتشاف منابع الكراهية التي تفشت في أوروبا وأصبحت تهدد سلامها وأمنها. تقول الباحثة شيرين تي هنتر في دراستها المدمجة في «كتاب الإسلام الدين الثاني في أوروبا» الذي صدر عن المركز القومي للترجمة في مصر عام (٢٠١٦): إنّ التصاق المسلمين في أوروبا بأفكار الإخوان زجّ بهم إلى دائرة الرفض والحرمان والغربة والسلوك المعادي للمجتمع والكراهية، ومن ثمّ أصبح المسلمون عبئاً ثقيلاً على المجتمعات المضيفة، صعب عليهم الاندماج في نسيج المجتمع الأوروبي، حتى أصبحوا مستهدفين من كافة الجماعات والتيارات للاستحواذ عليهم وعلى أصواتهم ليكونوا وقوداً لمعاركهم في أوروبا.

ورأى باحثون أنّ الخطاب الإسلامي الصادر من منظمات إخوانية، مثل اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، والرابطة الإسلامية في بريطانيا وغيرها، كان يقدّم على أنه هو صوت الإسلام في الغرب، فصبغوا الإسلام بصبغتهم، بما فيها من كراهية وتعصب ودموية، وعلى وجه الخصوص خلال العقدين الأخيرين، ممّا أدى إلى ارتفاع نسبة المشكلات التي تخص علاقة المسلمين بالدول الأوروبية التي يعيشون فيها، وبالمجتمعات التي يقيمون فيها هناك، وتتحدث تقارير ودراسات مختلفة عن الدور الذي لعبته الجماعات الإسلاموية، وعلى رأسها جماعة الإخوان، في تأجيج هذه المشكلات من أجل عزل المسلمين عن محيطهم في تلك الدول، فعلى سبيل المثال: أفكار الإخوان لا تسمح لمعتنقيها أو المؤمنين بها أو حتى المتأثرين بها بالتكيف مع المجتمعات الأوروبية، حيث أهم ما يميز هذه المجتمعات أسلوب حياتهم القائم على الفصل بين الدين والدولة، وإعلاء قيم

الديمقراطية والحرّية، والإخوان ومعهم كافة التيارات الإسلاموية ضد هذا الأسلوب شكلاً وموضوعاً، وجملة وتفصيلاً، وبالتالي فإنّ الخطاب الإسلامي (المختطف من الجماعات المتطرفة وعلى رأسهم الإخوان) قدّم للمسلمين في أوروبا هوية مزدوجة وحياة مزدوجة، فهم من جهة يميلون لأسلوب الحياة الأوروبية التي تمنحهم الحرّية، وفي الوقت نفسه يرفضونها لأنها ضد الإسلام (أو هكذا يزعمون)، هذا هو المناخ الذي تنشر فيه جماعة الإخوان وكافة التيارات الإسلاموية خطاب الكراهية تجاه الغرب.

وفي هذا السياق، كشف المؤشر العالمي للفتوى (GFI) التابع لدار الإفتاء المصرية والأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم في «تقريره الصادر في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠ حول ظاهرتي التطرف وخطاب الكراهية» أنّ خطاب الكراهية - خاصة التمييز أو العدوانية أو العنف - سار في خطين متوازيين بينهما قواسم مشتركة: الأول خطاب التنظيمات الإسلامية المتطرفة، أمّا الثاني، فهو خطاب اليمين المتطرف في أوروبا والدول الغربية. وحذّر التقرير من خطورة سيطرة الإخوان على منصات التواصل الاجتماعي، إذ اعتبرها التقرير هي أول طريق الإرهاب الأبيض لنشر خطاب الكراهية والإرهاب.

ورصد المؤشر العالمي للفتوى أكثر من (١٧٠٠) إصدار إرهابي تدعو للعنف ونبذ الآخر، شملت إصدارات مرئية ومكتوبة وكلمات صوتية وأناشيد وتقارير مصورة، كما مثلت نسبة الفتوى غير المنضبطة ٩٢٪ من مضمونها، موضحاً أنّ ٩٣٪ من فتاوى التنظيمات المتطرفة تتعارض مع حقوق الإنسان، وكذلك مع مقاصد الشريعة الإسلامية، مشيراً إلى تكفير تلك التنظيمات للقائلين بالحقوق السياسية والدساتير الدولية والانتخابات والأحزاب السياسية والديمقراطية وحرّية الاعتقاد والحق في الحياة، لا سيّما ضد المسيحيين والمرأة والطفل، كما تبين أنّ ٩٨٪ من أحكام خطاب وفتاوى التنظيمات الإرهابية بشأن المسيحيين «تحرّض على العنف بحقهم وقتالهم»، وأنهم «ليسوا أهل ذمة، وبالتالي يجب قتالهم وهدم كنائسهم وعدم ترميمها، وعدم توليهم مناصب».

ومن اللافت للنظر أن استحوذت المرأة على جانب ليس بالقليل من سمات خطابهم التمييزي والعنصري أيضاً، وكان خير مثال على ذلك فتوى لتنظيم داعش أوجبت ختان جميع النساء اللاتي تتراوح أعمارهنّ بين ١١ و٤٦ عاماً، وأكد المؤشر أنّ موضوع الختان يُعدّ من أهم وسائل خطاب التنظيمات الإرهابية العنيفة ضد المرأة. ولعل ما يحدث من ختان للإناث ما هو إلا جريمة وجناية في حق الفتيات، ينبغي التوقف عنها فوراً لمخالفتها الدين والشرع والقانون وحقوق الإنسان. وقد رصد المؤشر فتاوى زواج القاصرات.

وعلى صعيد متصل، ألقت دراسة صادرة عن «مركز ترينـدز للبحوث والاستشارات»

الضوء على مخاطر قيام جماعة الإخوان الإرهابية بتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية لنشر التطرف والكراهية وتجنيد الشباب لتنفيذ أعمال عنف وإرهاب، خصوصاً في أوروبا، محذرة من خطورة التطبيق الهاتفي المعروف باسم «يورو فتوى» الذي أطلقه المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، التابع لمنظّر الإخوان يوسف القرضاوي، الذي دخل حيز العمل قبل عامين، معتبرة أنه الوسيلة الجديدة للجماعة لنشر الفكر المتطرّف والكراهية والعنف، فضلاً عن تجنيد الشباب لصفوفهم.

سامح فايز

جزاء احتضان الإخوان.. هل أدركت أوروبا حجم خطئها أخيراً؟

صحوة أوروبية تضرب تياراتها جدران جمعيات الإخوان المسلمين في الغرب، جرّاء هجوم فيينا الأخير، ومن قبله هجوم نيس، بعد إدراك دول أوروبا، تحديداً فرنسا والنمسا، خطورة توغل تلك الجماعات في الغرب الأوروبي، والتغيير الديموغرافي الذي أحدثوه، من خلال جمعياتهم المدعومة من قطر وتركيا، من أجل خلق مجتمع إخواني في الغرب يصعب تفكيكه.

لم تعد المسألة مجرّد حادث إرهابي نفذه تنظيم داعش في فرنسا أو برلين، كما حدث العام ٢٠١٥ في جريدة شارلي إيبدو، وقتل المحررين بالجريدة أمام الكاميرات، بل تحولت إلى توغل الفكر المتطرف في ضواحي باريس، ومدن النمسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، المسألة التي انتهت بمواطنين أوروبيين من أصول عربية إلى مجرمين، يمارسون الذبح بدم بارد، تحت دعوى نصرة الإسلام.

ذلك الصعود الإخواني، وتوغل أفكاره المتطرفة داخل أوروبا، ليس وليد اللحظة، بل هو امتداد حريات ممنوحة لمنظمات الإسلام السياسي، مارسوها دون قيود في الغرب، بعد هجرة أغلبهم، بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، هرباً من ملاحقات الأجهزة الأمنية العربية، التي أدركت مبكراً خطورة تلك الجماعات، غير أنّ الغرب الأوروبي أعطى الحرّية المطلقة للمجموعات الإخوانية، بحجّة أنها تنظيمات معارضة، أو متمردة ضد حكومات ديكتاتورية، واحتاج الغرب نصف قرن حتى يدرك حجم الخطأ، ويبدأ في علاجه، بداية من فرنسا، مروراً بالنمسا، والبقية تأتي.

توغل أفكار الإخوان المتطرفة داخل أوروبا ليس وليد اللحظة بل امتداد لحريات ممنوحة لمنظمات الإسلام السياسي

الإخوان المسلمون الجدد في الغرب

الكاتب الصحفي وائل لطفي، مؤلف كتاب ظاهرة الدعاة الجدد، أكد على ضرورة التفرقة بين الوجود (الإسلامي) في الغرب، وبين السيطرة (الإسلاموية) على تنظيمات ومجتمعات المسلمين هناك، مضيفاً في تصريحه لـ«حفريات»: «من الناحية المنطقية هناك ملايين المسلمين في أوروبا، والولايات المتحدة، والإسلام ثاني أكبر ديانة انتشاراً في القارة العجوز، ويحتاج المسلمون إلى مجالس تنظم لهم أمورهم الدينية؛ مثل الصلاة، والدفن مثلاً، ولكنّ الإسلاميين يقفزون ليسيطروا على جانب كبير من المشهد، تماماً كما كانوا يحاولون السيطرة على النقابات المهنية والمجالس المنتخبة مثلاً في مصر، والدول الإسلامية المختلفة».

ويوضح لطفي: «لقد بدأ وجود الإخوان المسلمين في أوروبا في الخمسينيات، على يد شخصيات مثل سعيد رمضان صهر حسن البنا، ثم ظهر الملياردير الإخواني يوسف ندا في الستينيات، واستمرت الهجرة الإسلامية إلى أوروبا، وساعد هذا الإخوان على فرض سيطرتهم على مسلمي أوروبا العاديين، الراغبين في أداء شعائر دينهم».

مضيفاً: «وبحسب لورينزو فدينو، مؤلف كتاب (الإخوان المسلمون الجدد في الغرب)، فقد أقدم الإخوان في الغرب على تغيير مفهوم دار الحرب الذي كان يشمل أوروبا، ليعتبروها دار دعوة، أي مسرحاً يمارسون فيه أنشطتهم الدعوية، كما قدّموا اجتهادات حول فكرة الشورى في الإسلام، التي اعتبروها مفهوماً إسلامياً للديمقراطية، وكانوا يؤمنون بأنّ نجاحهم في الغرب سيؤدي إلى نجاحهم في حكم بلدانهم الإسلامية، كما أنهم استغلوا حوادث الإساءة للإسلام في أوروبا، مثل صدور رواية آيات شيطانية، في مزيد من السيطرة على مسلمي أوروبا، فقد تأسس وقتها (١٩٨٨) المجلس الإسلامي في لندن».

ويتابع: كما يشير الكتاب إلى أنّ الإخوان في أوروبا استغلوا ظهور تنظيم القاعدة، وأعلنوا إدانتهم للعنف، وظهروا في مظهر المعتدلين، لكنّ الكتاب يذكر واقعة القبض على السعودي عبد الرحمن العمودي في لندن، وبحوزته أموال مشبوهة، فقد كان العمودي أحد القيادات

الإسلامية المصنفة بالمعتدلة في أمريكا، وقد تمكّن من دخول البيت الأبيض ومقابلة الرئيس الأمريكي، لكن اتضح فيما بعد أنّ له علاقة بتنظيم القاعدة، وهو أحد نماذج الإسلاموية في أوروبا، التي تستغل قيم الحرّية والتعددية، في حين أنها لا تؤمن بها، وتسعى لإنهائها.

يرفض لطفي التعويل على فكرة نظرية المؤامرة في دعم الغرب للإخوان، إلا في حدود ضيقة: «الحقيقة أنّ الإسلاميين استغلوا قيم التعدد والحرّية في الغرب، وسعوا للسيطرة على المجتمعات الغربية، وإقامة دول إسلامية فيها، وهو الأمر الذي لا يستطيعونه في بلدانهم الأصلية، ليس فقط بسبب الوعي بمخططاتهم، ولكن أيضاً لأنّ المؤسسات الدينية الرسمية في بلادهم تنازعهم التحدث باسم الإسلام، وتشكك في شرعيتهم الدينية، وهو الأمر الذي لا يحدث في الغرب، حيث يحتكرون الحديث باسم الإسلام، ويحاولون السيطرة على السكان المسلمين. أوروبا تسمح بالتعدد للهندوس وللبوذيين ولكل الأديان، لكن ثمّة أزمة في الفهم (الجهادي) للإسلام، والذي يعتبر أوروبا دار حرب، وبالتالي يعجز المسلم الذي يفهم الإسلام بهذه الطريقة عن التكيف والاندماج، فتتضاعف الأزمة وتعيد إنتاج نفسها كما نرى».

الدور القطري في أوروبا

من جهته يرى الكاتب والمحلل الفرنسي وليد الحسيني أنّ انتشار الجمعيات الإخوانية في فرنسا، وإن كانت لا تعترف بأنها كذلك، كان له تأثير واضح في المجتمع الفرنسي، مشيراً في حديثه لـ«حفريات» إلى أنه «تمّ الكشف مؤخراً عن الدور الذي تلعبه قطر في تمويل هذه الجمعيات؛ من خلال كتاب صدر في باريس تحت مُسمّى «أوراق قطر»، حيث أوضح الكتاب مصادر التمويل لهذه الجمعيات، أو المساجد، أو حتى الأشخاص المؤثرين، أو المتعاونين من الصحف الفرنسية».

وأضاف الحسيني: «نحن نعرف قطر وتوجهاتها الإخوانية، وإذا كانت هذه الجمعيات تعمل تحت مسميات كثيرة، مثل مراكز ثقافية، أو مدارس عربية، لكنها في الحقيقة عبارة عن خلايا للإخوان وإيديولوجيتهم، وأيضاً يجب ألّا ننسى الاتحاد الإخواني السلفي في فرنسا، والدعم الذي أطلقوه من قطر وتركيا، فترى العمل على أسلمة المجتمع بالطرق المعروفة لدينا، وقامت الدولة الفرنسية بحلّ بعض الجمعيات، وإغلاق بعض المساجد المتطرفة، التي تنتشر في الإعلام العربي، تحت عناوين مثل، ظلم فرنسا للمسلمين، الاعتداء على المساجد، وهذا كله خطأ، هو عبارة عن بروباغندا إخوانية ضد فرنسا بقيادة تركيا وقطر».

ولفت الحسيني إلى أنّ تلك البروباغندا دعمها الإخوان في قضية الأستاذ المذبوح، حيث تم الحشد بناءً على فتاوى إخوانية، وتأجيج الأهالي في المنطقة ضد الأستاذ، وكان ذلك الحشد يتم من خلال هذه الجمعيات،

وائل لطفي: الإخوان يؤمنون أنّ نجاحهم في الغرب سيخدمهم في بلدانهم واستغلوا حوادث الإساءة للإسلام

الأمر الذي أدى إلى تلك الجريمة البشعة، التي استغلت تركيا تبعاتها تحت شعار «إلا رسول الله» من أجل الضغط على فرنسا التي قامت بقطع التمويلات وإغلاق بعض الجمعيات الإسلامية التابعة للإخوان.

وأشار الحسيني إلى أنّ استيقاظ فرنسا مؤخراً لمحاربة المدّ الإرهابي الإسلاموي تأخر جداً، «لذلك أعتقد أنّ الطريق ما زال طويلاً، لكن من وجهة نظري يجب إغلاق جميع هذه الجمعيات، وإعادة تأهيل أئمة المساجد، وحظر جماعة الإخوان في أوروبا».

وليد الحسيني أسس في فرنسا أيضاً، بالتعاون مع مجموعة من الفرنسيين من أصول عربية، «جمعية المسلمين السابقين»، التي كانت تهدف في بدايتها للتعبير عن أفكارهم التي عجزوا عن التصريح بها في دولهم العربية، لكن في ظل تصاعد خطر الإخوان وجهت تلك الجمعية اهتمامها الأكبر للداخل الفرنسي، يقول: «في ظل التطورات المتسارعة، والعمل المنظم للجمعيات الإسلامية المحسوبة في أغلبها على الإخوان المسلمين، كان لا بدّ لنا من تحويل أنظارنا إلى الداخل الأوروبي، وخاصة فرنسا، حيث نتواجد، وحيث أصبحت فرنسا مركز الهجمات الإرهابية لجماعات الإسلام السياسي، فأخذنا على عاتقنا فضح مخططاتهم، واستغلالهم للحرّية الممنوحة لهم في بلاد الحرّية من أجل نشر أفكارهم، واستغلال العلمانية الفرنسية من أجل تسميمها، فازدادت مطالباتهم بالتدين الظاهري، مثل الحجاب، والأكل الحلال، واستغلال احتياجات الطلاب في الجامعات، من أجل زرع تلك الأفكار المتطرفة فيهم، وتحويلهم إلى ناطقين باسمهم، أو مدافعين، ومن ثمّ ظهور ما أستطيع أن أطلق عليه الاتحاد الإسلامي اليساري، حيث إنّ اليسار فقد قيمه في الحرّيات، وأصبح يدافع عن قيم الإخوان، خاصّة في الجامعات؛ باسم الحرّية المتوافقة مع الإخوان المسلمين».

الإخوان والحرّية غير المشروطة

المحامي والقيادي الإخواني السابق مختار نوح يقول إنّ هناك حالة نفسية تتكون لدى الأخ داخل الإخوان بمرور الوقت، مضيفاً لـ«حفريات»: «لا أعرف هل تتعلق تلك الحالة بالتربية، أم بالحرمان، أم بسبب عوامل نفسية، إنما هي تتكون بالفعل؛ وأقصد بتلك الحالة أنه عندما يُعطى عضو الإخوان الحرّية

مختار نوح: الدول الغربية تعمدت منح الحريات للإخوان لتطويعهم واستخدامهم

يظنّ أنه ملك المكان، حتى لو كانت بلاد كفر كما يعتقد، ثم يبدأ بتطبيق ما يتمنى، أو ما يتصور أنها أحكام الإسلام».

وأشار نوح إلى أنه «حتى في السجن، عندما كان يُعطى للإخوان المسجونين المزيد من الحرّية داخل المكان، سواء في تحركاتهم أو التعاملات فيما بينهم، يتصور الإنسان أنه ملك المكان، ويبدأ في تطبيق قواعده الخاصة داخل السجن»، لافتاً إلى أنّه كان يعقب ذلك الشعور الذي يدفعهم أحياناً لنسيان مسألة السجن وممارسة قواعدهم الخاصة كنوع من العقاب: «يعقب ذلك نوع من الإذلال يمارس على المسجونين حتى تتم السيطرة على ذلك الشعور».

يفسّر نوح ما يحدث في أوروبا والغرب عموماً من تفشي ظاهرة التطرف الإخواني بحالة الحريات الممنوحة دون حدود من المجتمعات الغربية للإخوان، مؤكداً أنّها حريات ممنوحة بشكل متعمد من الدول الغربية لتطويع الجماعة واستخدامها: «في أمريكا، كنت أجد أنهم يعطونهم متعمدين مزيداً من الحرّيات، أكثر حتى من مستوى الحريات العادي الممنوح للجميع، بالتالي سيطر على الإخوان بالفعل إحساس أنهم يجب أن يطبقوا الأحكام التي يعتقدون أنها أحكام الإسلام. مثلاً عندما شاركت في أحد مؤتمرات الإخوان بأمريكا كنت أجد أنهم يتحركون في المكان بحرّية شديدة جداً، ويعبّرون عن أفكارهم دون قيود، ورغم منحهم الحرّية الكاملة من الدولة الأمريكية، إلا أنهم مارسوا ديكتاتوريتهم على ضيوف المؤتمر نفسه، على اعتبار أنهم شعروا بامتلاك المكان بالفعل، علماً بأنّ المؤتمر كان يضم ما لا يقل على ١٠ آلاف شخص يتجمعون من كلّ أمريكا».

يضيف نوح: «كان الإخوان في أثناء المؤتمر يطبقون قواعدهم الخاصة على المكان، وضيوفه، حتى خلال إقامتهم في الفنادق، فيحرّمون إذاعات معينة داخل الغرف، ويمنعون مشاهدة محطات فضائية معينة، وعلى الجميع، حتى داخل الغرف الخاصة، يحددون من المسموح له بالدخول إلى المؤتمر، حتى نوع الأكل، والمشروبات المقدمة، بل أكثر من ذلك، يتم إيقاف عمالة الفندق تماماً ويحلون مكانهم في أثناء فترة المؤتمر».

يوضح نوح أنّ «تلك طبيعة نفسية في الإخوان، وأنّ أوروبا سمحت لهم بممارسة مزيد من الحريّة، حتى أكثر من المعتاد للجاليات الأخرى؛ حتى تشيع أنها دولة حرّة، وأنها تسمح للجميع بممارسة معتقداتهم».

يتابع نوح: «لأنّ توظيف هذه الإمكانيات أيضاً لم يكن أبداً ضد أوروبا، لكن تم توجيهه ضد المنطقة العربية، مثلاً هاجر أحد أعضاء الجماعات الإرهابية من مصر هرباً من أحكام قضائية، فسمحت له دولة أوروبية بتأسيس إذاعة، أصبحت عالمية فيما بعد، كانت موجهة ضد مصر فقط، وأثق أنّ أوروبا كانت متعمدة في منح مزيد من الحريات للإخوان في الغرب».

تحدث نوح عن النموذج الألماني أيضاً، التي شارك على أرضها ضيفاً ضمن مؤتمرات الإخوان هناك، المقامة بالمركز الإسلامي داخل ميونيخ، «في ذلك الوقت كان مهدي عاكف مسؤول المركز هناك، وكان لهم حرّية مطلقة في التصرف والتعامل داخل ألمانيا، وكان يسمح لهم بانتقاد مصر دون قيد، علماً بأنّ علاقة مبارك بالإخوان في ذلك الوقت كانت جيدة جداً، ومع ذلك كان يُسمح للإخوان في ميونيخ مثلاً بتنظيم مؤتمر تحت عنوان حقوق الإنسان في مصر، رغم أنّ المشاركين في المؤتمر ليسوا من مصر»!

يضيف نوح: «لك أن تتخيل أنه في تلك الفترة كانت الحكومة الألمانية تسهل الإجراءات للمهاجرين الجدد عن طريق مسؤول الإخوان في ألمانيا، من حيث التعامل في مسألة المهاجرين والمشاكل التي يواجهونها، كانوا يحضرون إلى المركز الإسلامي ثم يحول المركز تلك الطلبات إلى واقع. وإذا كان الشخص المهاجر مخالفاً للإخوان، لم يكن المركز يتصدر لإنهاء أيّ إجراءات خاصة به، وتلك كانت تسهيلات خاصة جداً للإخوان، وهي تسهيلات أوروبا نفسها لم تكن تسمح بها للعاديين من الناس. في أمريكا مثلاً شاركت في ٤ مؤتمرات نظّمها الإخوان عن حقوق الإنسان في مصر، في لوس أنجلوس، وفي واشنطن، ونيويورك، يتم تجميع المسلمين جميعاً للحديث في محاضرة عن حقوق الإنسان في مصر فقط، ولا يسمح بالحديث عن أيّ حقوق للإنسان في أيّ دولة أخرى».

رشا عمار

هجمات فيينا توقظ الوحش النائم.. هل بدأت أوروبا حربها ضد الإرهاب؟

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تشهد النمسا ذات الطبيعة الهادئة للغاية هجمات إرهابية مماثلة لتلك التي وقعت بقلب عاصمتها فيينا، ليل الإثنين، الثالث من تشرين الأول (نوفمبر) الجاري، وصُنفت بأنها إرهابية إسلامية، لتفتح البلاد الباب واسعاً أمام إجراءات فورية وصارمة استهدفت بؤر نشر الإرهاب والتطرف داخل حدود الدولة التي تنعم بالحرية والحقوق.

هجمات فيينا، جاءت كرقم جديد ضمن مجموعة من العمليات التي استهدفت مُدناً أوروبية خلال الفترة الماضية، لعل أبرزها الهجمات الدامية المتزايدة على فرنسا وآخرها حادث طعن المدنيين في مدينة نيس، ولكنها دفعت الحكومات الأوروبية إلى ضرورة اتخاذ موقف حاسم وفوري ضد التجذر الإخواني الممتد بالبلاد التي كانت ملاذاً آمنا لعناصر التنظيم الفارين من بلادهم وخاصة مصر، منذ أكثر من خمسة عقود، والذين نجحوا بفضل استغلال مناخ الحريات من تدشين إمبراطورية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية متوطنة داخل المجتمع الأوروبي، تمثل اليوم بلا شك ذراعاً قوية للجماعة في تحقيق مصالحها، خاصة في ظل الصحوة التي يشهدها الشرق الأوسط والتي ساهمت بشكل كبير في تقليم أذرع التنظيم في المنطقة.

أوروبا تتخلى عن سياسة النفس الطويل

لم تكن ردة الفعل على الهجوم طارئة بقدر ما يمكن اعتبارها خطوة ضمن نهج طويل الأمد اعتمدته النمسا على مدار عدة

هجمات فيينا فتحت الباب واسعاً أمام إجراءات فورية وصارمة استهدفت بؤر نشر الإرهاب والتطرف

أشهر مضت يستهدف دحر نفوذ جماعة الإخوان وكافة التنظيمات التي تتبعها بالداخل، بعد ساعات من الهجوم الدموي الذي خلف عشرات الضحايا ما بين قتلى وجرحى، شنت أجهزة الأمن مداهمات متواصلة على أربع ولايات اتحادية، بينها فيينا، وغراتس التي تعد معقلاً لجماعة الإخوان، ضد أشخاص وجمعيات مرتبطة بشكل مباشر بها وبحركة حماس، وخلال المداهمات، فتشت الشرطة ٦٠ شقة ومنزلاً ومقراً تجارياً ونادياً، وألقت الشرطة القبض على ٣٠ شخصاً، مثلوا أمام السلطات للاستجواب الفوري.

يقول الكاتب المصري، مصطفى عبد الله، مدير مكتب جريدة الأهرام في النمسا ودول شرق أوروبا وعضو المجلس المصرى للشؤون الخارجية، إنّ «أوروبا شرعت نهجاً جديداً في التعامل مع التنظيمات المؤدلجة والجماعات الإرهابية وفي القلب منها جماعة الإخوان التي تعد المرجع الحقيقي والأصل المتجذر لها جميعاً سيعتمد على المواجهة المباشرة معها»، موضحاً في حديثه لـ«حفريات»، أنّ «المواجهة بدأت بالمداهمات التي تمت ضد ٦٠ جمعية تتعلق بشكل مباشر بالإخوان وحماس، والقبض على عدد كبير من العاملين فيها، في إجراء سيتبعه مجموعة من الإجراءات لملاحقة الإخوان أو أي جماعة ترتبط بتنظيمات الإسلام السياسي وتعمل على نشر العنف والتطرف بالبلاد».

ويتفق معه المفكر المصري والخبير في العلاقات الدولية الدكتور، طارق حجي؛ حيث يرى أنّ «أوروبا استفاقت أخيراً على خطر قديم يهددها منذ عدة عقود بسبب احتضان المئات من عناصر التنظيم المؤسسين لجماعة الإخوان أبرزهم يوسف ندا المقيم بسويسرا وسعيد رمضان، صهر مؤسس الجماعة حسن البنا ومؤسس الإخوان بالخارج، مشيراً لـ«حفريات» إلى أنّ «القارة العجوز تخلت عن سياسة النفس الطويل في مواجهة الإرهاب والتطرف وستبدأ في التعامل المباشر والرادع مع تلك الجماعات.

ليلة سقوط الإخوان في النمسا

ويوضح عبد الله أنّ «المداهمات التي استمرت لمدة ٣ ساعات استهدفت على نطاق واسع جمعيات تتبع الإخوان وحماس وشارك بها ١٠٠ ضابط من الشرطة النمساوية، فيما أكد وزير الداخلية كارل نيهامر إن بلاده

شنت أجهزة الأمن النمساوية مداهمات متواصلة على ٤ ولايات بينها غراتس التي تعد معقلاً لجماعة الإخوان

بصدد اتخاذ إجراءات أكثر صرامة وحسم ضد التنظيمات المتطرفة، وهو ما سيحدث خلال الأيام القليلة الماضية».

وأضاف أنّ «عدة دول أوروبية ستحذو حذو النمسا في اتخاذ إجراءات صارمة ضد جماعة الإخوان بعد أن أدركت مدى الخطر الذي تمثله تلك التنظيمات التي تستغل المناخ الممنوح للحريات للعبث بالأمن القومي للبلاد، والعمل لصالح أجندات خارجية»، لافتاً إلى أنّ تركيا تعمل على تحريك تلك الجماعات لتنفيذ مصالحها.

وقال الكاتب المصري المقيم في فيينا إنّ «فرنسا والنمسا وألمانيا أعدت مشروع بيان مشترك للاتحاد الأوروبي، بخصوص المهاجرين القادمين إلى أوروبا، يستوجب على القادمين الجدد، تعلم لغة البلدان المضيفة لهم، وتسهيل عملية اندماج أطفالهم في المجتمع الأوروبي، وذلك بعد هجمات الأسابيع الماضية»، مشيراً إلى أنّ مشروع القانون اقترح تمويل التعليم الديني للجاليات المسلمة المتواجدة في أوروبا، وحرمان المنظمات غير الحكومية المعارضة للاندماج من دعم الدولة.

وأكد أنّ «الجهود الأوروبية ستتوحد خلال الفترة المقبلة بشكل غير مسبوق في مواجهة خطر التنظيمات المتطرفة والداعمين لها».

الإخوان.. أم الإرهاب

يلخص حجي خطر جماعة الإخوان على أمريكا وأوروبا بمحاور محددة، «منها ما يتمثل في أنّ الإخوان والقاعدة وداعش والنصرة وبوكو حرام كلها تجليات لنفس الفكر والمرجعية، وأنّها كلها تسعى لذات الأغراض ونفس الأهداف، بينما يتعلق الثاني بالهجرة غير المنضبطة للمجتمعات الغربية، والتي تعد بمثابة انتحار غربي، إذ تفتح المجتمعات الغربية أبوابها وتسمح لمن يستهدفونها بالدخول إليها».

ويشير حجي إلى أنّه منذ ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ يحاول جاهداً من خلال كتابات ومقالات نُشرت في عدة مطبوعات أوروبية أن يحذر من خطورة تواجد التنظيمات الإسلامية المتطرفة في البلاد خاصة في أوروبا والولايات المتحدة وكندا. يقول: كل ما يحدث في أوروبا منذ سنوات كان يؤكد لي أنني كنت على حق، ثم وقعت الجرائم الإرهابية الأخيرة في فرنسا

والنمسا لتجعل البلدين ومعهما أوروبا يشعران لأول مرة بحجم وفداحة الوضع الكارثي الذي أوصلت أوروبا نفسها له، ولا شك عندي أن الوقت جد متأخر، وأن استفاقة أوروبا كانت واجبة منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ولكنني لا أقول إن إنقاذ أوروبا لنفسها لم يعد ممكناً بل أعتقد أن الإستفاقة وإن كانت متأخرة ، فهي تحققت، وهذا التحقق نصفه كان في باريس ونصفه الآخر في ڤيينا».

ويتابع المفكر المصري أنّه «رغم فداحة حجم المعضلة، فإن أوروبا التي هزمت النازية ثم الشيوعية، سوف تنتصر على إرهاب الإسلاميين، ولكنه نصرٌ سيحتاج إرادة و مثابرة وعزماً، كما أنه نصرٌ له تكلفة وثمن، ولكنه سيحدث. وكلي ثقة أن رد الفعل النمساوي منذ أيام (بعد رد الفعل الفرنسي وكلمات الرئيس ماكرون شديدة الوضوح) هو محطة فارقة بين مرحلتين، ومحطة تمثل بداية مواجهة لا بد منها».

منى يسري

المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية: حصان طروادة الإخواني

عقد المجلس الفرنسي للدّيانة الإسلاميّة، مطلع الشهر الجاري، اجتماعاً طارئاً؛ لبحث سبل مكافحة التطرّف، وتدريب رجال الدّين في فرنسا، في ظلّ أزمة يعاني منها المسلمون في أوروبّا، بعد العمليات الإرهابيّة المكثّفة التي شهدتها باريس وفيينا، خلال الشهر الماضي.

وفي بيانه التوضيحيّ؛ علّق المجلس بأنّ المتطرّفين غالباً ما يكونون منفصلين عن المؤسّسات الدّينية، ويصبحون متطرّفين بشكل أساسي، عبر الإنترنت والشبكات الاجتماعيّة، وأنّه على المسؤولين المسلمين التكيّف مع هذا الوضع، والاستفادة بشكل أكبر من تقنيّات الاتصال الخاصّة بالشباب، والتكاتف من أجل القضاء على ظاهرة الإرهاب.

ليست هذه المرّة الأولى التي يحاول فيها المجلس تبنّي خطاب أكثر تقدميّة، وإظهار أنّ التطرف الذي اجتاح أوروبا، إنّما هو أمر دخيل على المجتمع الفرنسي، وليس صنيعة الخطاب الإسلاميّ في المساجد والمؤسسات التي ترعاها جماعة الإخوان المسلمين، المحظورة في العديد من الدول العربية والإسلامية.

الانفصاليّة كمشروع

ازداد الجدل في هذا الشأن منذ ألقى الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، خطابه المشهور، حول الانفصالية الإسلامية، والتي وصفها بالمشروع الكامل، من المنظور السياسي الديني، والذي يتجسّد في انحرافات متكرّرة عن قيم الجمهورية، والتي غالباً ما تؤدّي إلى

الإشكالية في عملية صناعة خطاب إسلاميّ يتّفق مع الهوية الفرنسية الغربية، هي أنّ أغلبيّة العناصر المشاركة في عملية الإعداد، محسوبة على جماعة الإخوان

تكوين مجتمع مضادّ، ومظاهره هي: تسرّب الأطفال من المؤسسة التعليمية، وتنمية الممارسات المجتمعية والأفكار الثقافية، التي تكون ذريعة لتدريس مبادئ لا تتوافق مع قوانين الجمهورية.

فتح هذا الخطاب النار بين الجانبين؛ حيث بدأت الأعمال الإرهابية تتوالى، من قبل فصائل التطرف، المتواجدة بكثرة داخل النطاق الجغرافي لأوروبا، وفي فرنسا بشكل خاص، حيث بدأت أعمال العنف بذبح المدرّس الفرنسيّ، صامويل باتي، على يد شاب شيشانيّ، وانتهت بحادث إطلاق الرصاص على كنيس يهودي في فيينا، ورغم الحملات التي قادتها بعض الدول الإسلامية ضدّ فرنسا، والمقاطعة التجارية التي تزعّمتها تركيا، إلّا أنّ المجلس الفرنسي للدّيانة الإسلامية، انتقد هذه الدّعوات بشدّة، معلنًا أنّ المسلمين في فرنسا يمارسون حرّيتهم بشكل كامل، ولا يتعرضون لأيّ نوع من أنواع العنف أو التمييز.

وكشف تحقيق، نشرته شبكة الصحفيين الدوليين، في آب (أغسطس) العام الماضي، أنّ جماعة الإخوان المسلمين تستخدم المنظمات غير الحكومية الفرنسية، للضغط على ماكرون بشأن تواجد الإسلاميين المتطرفين في بلاده، كما تستخدم المنظمات غير الحكومية، المعترف بها من قبل الدولة في فرنسا، للترويج لنوع خطير من الإسلام الراديكالي في البلاد.

وتحت ستار ما يبدو أنّها منظمات غير حكومية، تمثّل مصالح مسلمي فرنسا، تمّ اتهام الجماعة الدوليّة، والتي صنفتها العديد من دول المنطقة، على رأسها مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدّة، على أنّها إرهابية، بالترويج لنسختها الخاصة من الإسلام السياسي في البلاد، وكشفت هذه العلاقة؛ الروابط المالية التي أزيح الستار عنها بين جماعات الجالية الإسلامية الوطنية والإقليمية في فرنسا، والشبكات المالية للجماعة الإرهابية، والتي تدخلها إلى فرنسا مستترة بستار العمل الإنساني والخيري، وترتبط بدول عديدة.

كما أورد التحقيق؛ أنّ إحدى هذه المنظمات هي المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية (CFCM)؛ الذي يعمل كمستشار رسمي للحكومة في إدارتها لمسلمي فرنسا، عبر أنحاء البلاد، ووفق أحد الخبراء، الذين شملهم التحقيق، كان زعيم «CFCM»، المنتهية ولايته،

الباحث عمرو النقيب لـ«حفريات»: الإجراءات التي تتخذها فرنسا لا بدّ أن ترتكز على مؤسسة دينية معتدلة، كالأزهر يكون لديها وعي بقضايا المسلمين وغيرهم

أنور كبيش، شخصية رئيسة في جماعة الإخوان المسلمين، قبل أن يتولّى دوره في المنظمة الإسلامية الفرنسية، التي عملت بشكل وثيق مع حكومة نيكولا ساركوزي.

حصان طروادة الفرنسي

بعد انشقاقه عن جماعة الإخوان، تحدّث المساعد السابق لجمعية مسلمي فرنسا (MDF)، محمد لويزي، عن أنّ منظّمة مسلمي فرنسا، التي أنكرت علاقتها بجماعة الإخوان المسلمين، شاركت بنشاط في الترويج لجدول أعمال الجماعة الإرهابية.

ويعتقد لويزي، الذي يبحث في أنشطة جماعة الإخوان المسلمين منذ انشقاقه، أنّ هناك قائمة طويلة من الجماعات الإسلامية في جميع أنحاء فرنسا، والتي تمّ اختراقها الآن من قبل أموال وقيادات الإخوان المسلمين، موضحاً، من خلال إفادته التي أدرجها تحقيق الشبكة، أنّ «المنظمات التي اقتحمها نفوذ الإخوان والأيديولوجيات المتطرفة المماثلة، شملت المساجد الكبرى؛ في بوردو، ومولوز، وريمس، ولوهافر، وديسين شاربيو، وغرينوبل، ومارسيليا».

ويرى الباحث في شؤون الجماعات الإرهابية، عمرو النقيب، أنّ المجلس الاستشاري لمسلمي فرنسا يضمّ كيانات ومؤسسات تابعة للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان، تحمل الخطاب الترويجي نفسه للعناصر المتشدّدة التي تتخذ من أدبيات سيّد قطب وحسن البنا مرجعية فكرية لمساراتها وأنشطتها في الداخل الأوروبي.

وفي تصريح لـ «حفريات» يتوقع النقيب أن تُحدث الإجراءات التي تتّخذها السلطات الفرنسية بشأن الحدّ من الخطاب الدّيني المتطرّف، «تغييراً في الخريطة السياسية الدينية في الداخل الفرنسي، لما لها من تأثير في عملية التضييق عبر مختلف العناصر والمؤسسات التي تنتهج الأطر الفكرية المنحرفة عن الأدبيات الإسلامية المعتدلة، كما أنّ الإشكالية التي تقف أمام السلطات الفرنسية، في عملية صناعة خطاب إسلاميّ دينيّ يتّفق مع الهوية الفرنسية الغربية، هي أنّ أغلبيّة العناصر المشاركة في عملية الإعداد، محسوبة على جماعة الإخوان وتيارات السلفية الغربية، ما يعني أنّ النتيجة والمحصّلة النهائية صفر، ولن تحقّق مساعيها في إيجاد صيغة توافقية لخطاب معتدل يحدّ من الكراهية،

أو من العداء تجاه الغرب في مقابل الموجات اليمينة المتطرفة التي تستهدف المسلمين بشكل عام».

ويضيف: «عملية وقف انتداب الخطاب والوعّاظ من تركيا، وبعض الدول العربية التي تسيطر عليها مؤسسات الإخوان وأتباعها، لن تحقق الهدف المطلوب من إيجاد خطاب ديني متّزن؛ لا سيما أنّ الإشكالية في المناهج الفكرية المنتشرة بقوة، وتسيطر على عقلية الشخصيات العاملة في مجال الخطابة الدينية في الداخل الفرنسي، خاصة أنّها متأثرة بجماعة الإخوان، ومشروعهم القائم على خلفية دولة الخلافة المزعومة؛ إذ إنّ الإجراءات التي تتخذها فرنسا في النهاية، لا بدّ أن ترتكز على مؤسسة دينية معتدلة، مثل الأزهر الشريف، يكون لديها وعي بقضايا المسلمين وغيرهم، وتتبنى خطاباً لا يستعدي أياً من الأطراف على بعضها، لتحافظ على الهوية الفكرية والثقافية للشعوب، وتعايشها معاً في إطار السلم الاجتماعي».

حسن خليل

الإخوان المسلمون في ألمانيا: عوامل التمدد وسيناريوهات المواجهة

منذ وصول عناصر الإخوان المسلمين إلى ألمانيا، منتصف القرن الماضي، اعتمدت استراتيجيتهم على تأسيس مجتمعات إسلامية منفصلة، مع اتّباع منهاجية الأسلمة البطيئة، لمنح تلك المجتمعات القدرة على التمدّد، حيث طرح الإخوان أنفسهم كجماعة تدعو إلى التعايش والتسامح، مع الشروع في الانتشار، باستغلال القوانين التي تدعم الحريات الدينية وممارسة الشعائر.

ويعد المجلس الإسلامي في ألمانيا، هو الذراع الإخواني الأكثر قوة وقدرة على التأثير، ليس بوصفه أحد أقدم المراكز الإسلامية في ألمانيا فحسب، وإنّما لقدرته على التنسيق بين فروع التنظيم الدولي المتعددة، وإدارة شبكة المصالح الإخوانية في ألمانيا، من خلال الأذرع الدينية، والتي تمثلها لجنة الفتوى التي يديرها خالد حنفي، القيادي في التنظيم الدولي.

التمدّد عبر المراكز والجمعيات الإسلامية

بدأ المجلس الإسلامي في ميونخ بتكوين قاعدة شعبية من المسلمين العرب والألمان وجنسيات أخرى، عن طريق اللقاءات والدروس الدينية، وإنشاء المدارس والمساجد والجمعيات الخيرية، تحت غطاء توفير برنامج شامل لرعاية المسلمين، من تعليم وصحة

منذ وصول عناصر الإخوان إلى ألمانيا في الخمسينيات اعتمدت استراتيجيتهم على تأسيس مجتمعات إسلامية منفصلة

ومساعدات مالية، وبمرور الوقت، أصبحت ألمانيا أحد أبرز قواعد التنظيم الدولي، حيث جرى فيها التخطيط لسياسات الجماعة، وربط مراكز التنظيم الدولي في الغرب بعضها البعض، وجمع التبرعات، والتأثير على صناع القرار، لتحقيق أجندة سياسية بامتياز، وفق خطة طويلة المدى.

يقول الباحث في الحركات الإسلامية، عمرو عبد المنعم، إنّ «جماعة الإخوان، استغلت المساجد والمراكز الإسلامية في ألمانيا، لجذب الشباب ونشر التطرف بين المسلمين، لخلق جيل إسلامي يظلّ مدفوعاً بتوجهات التنظيم السياسية»، مؤكداً، في حديثه لـ«حفريات»، أنّ «الدول الأوروبية تركت لهؤلاء الحبل على الغارب، في محاولة للتعرف على الدوافع الدينية لدى الأقليات العرقية وكيفية استغلالها، من خلال توظيف هذه الجماعات الهامشية في الساحة العربية والإسلامية، لتحقيق أهداف سياسية».

ويرى الباحث المصري، أنّ ألمانيا تواجه الآن معضلة كبيرة، «ذلك أنّ خريجي المؤسسات الإسلامية الحكومية، لم ينجحوا في الرد على القضايا الفقهية العامة التي يثيرها الإخوان، كما أنّ المساجد ليس لديها قدرات مادية لدفع رواتب هؤلاء الخريجين بالشكل الذي يناسبهم، ما يتيح الفرصة للجماعة للسيطرة على المساجد، من خلال عمليات التمويل الخارجي، خاصة التمويل التركي، الذي يستهدف السيطرة على المساجد، عبر الأئمة الذين هم في غالبيتهم من جماعة الإخوان المسلمين».

المراكز الإسلامية أداة التمدد الإخواني

في ظل الأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها التنظيم، وكذلك المساعدات التي يقدمها للاجئين، حذّرت عدة تقارير أمنية، من ظهور نزعة انفصالية تتعارض وقيم النظام الديموقراطي الحر، وقد لوحظ أنّ الإخوان نجحوا في تكوين نظام اجتماعي وسياسي خاص، من خلال سياسة ملء الفراغ والتركيز على الخدمات الدينية والاجتماعية، وبالتالي الهيمنة على أغلبية المسلمين في المجتمعات التي ينشط فيها التنظيم الدولي.

وبحسب المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، فإنّ، سعد الجزار،

بدأ المجلس الإسلامي في ميونخ بتكوين قاعدة شعبية عبر اللقاءات والدروس الدينية وإنشاء المدارس والمساجد والجمعيات الخيرية

رئيس ملتقي سكسونيا الثقافي في مدينة درسدن، «استخدم شعار جماعة الإخوان المسلمين عدة مرات، كصورة شخصية له على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك»، ولفت المركز الأوروبي إلى أنّ السلطات الأمنية الألمانية تأكد لها، أنّ الملتقى يتبع جماعة الإخوان، وكذلك بيت الثقافات المتعددة في مدينة أولم، والذي سبق حظر أنشطته في العام ٢٠٠٥، وتحسباً لوضع الجماعة على قوائم الإرهاب، لجأت مجموعة من المراكز والجمعيات التابعة للتنظيم الدولي إلى الإعلان عن الانفصال عنه، في مناورة سياسية مكشوفة.

ويؤكد تقرير أمني للمركز الأوروبي، نقلاً عن منظمة كلاريون بروجيكت، أنّه مع مطلع كانون الأول (ديسمبر) العام ٢٠١٧، أصبح هناك «نحو ٢٧٠٠ جمعية في جميع أنحاء ألمانيا، تضم ٤٠ ألف عضو في منظمة واحدة، من ضمن منظمات الإخوان في ألمانيا».

وفي ضوء ذلك يمكن رصد عدد من المراكز التابعة للإخوان في ألمانيا، بحسب أهميتها وهي:

- المجلس الإسلامي في برلين، ويضم قيادات التنظيم الدولي، والمنسق العام للمجلس الأوروبي للأئمة، خضر عبد المعطي.

- الجمعية الإسلامية في ألمانيا، وبها القيادي، أحمد خليفة.

- المجلس الأعلى للشباب المسلم، ويتبع المركز الإسلامي في ميونيخ، والذي هو بمثابة التنظيم المركزي.

-المركز الثقافي للحوار ببرلين، ويضم القيادي الإخواني محمد طه صبر، ومعه فريد حيدر، وخالد صديق.

- مركز الرسالة ببرلين، ويديرة القيادي الإخواني جعفر عبد السلام.

في هذا السياق، يؤكد عمرو عبد المنعم، أنّ «هيئة حماية الدستور الألمانية، المعروفة بالاستخبارات الداخلية، بدأت تلاحظ بقلق بالغ، تزايد نفوذ جماعة الإخوان داخل ولاية سكسونيا شرقي ألمانيا، وكيف أنّها باتت تسيطر على المنظمات والجمعيات الثقافية، وعدد كبير من دور العبادة الخاصة بالمسلمين، الذين قدموا إلى سكسونيا كلاجئين، لنشر نفوذهم الفكري والأيديولوجي، وتعميم تصورات الجماعة عن الإسلام السياسي، وقد أصبحت ألمانيا تمثل الملاذ الآمن والحاضنة

عمرو عبد المنعم: جماعة الإخوان استغلت المساجد والمراكز الإسلامية في ألمانيا لجذب الشباب ونشر التطرف

الأوروبية لفكر الإخوان، ما ساعد التنظيم الدولي على تكوين شبكة علاقات من جنسيات مختلفة، تداخلت فيها المصاهرات السياسية بالعلاقات الشخصية، للعمل وتوفير الخمس من أجور التابعين لها في صندوق الجماعة الدولي».

الدعم الخارجي يوفر مظلة مالية للتنظيم

ويؤكد عبد المنعم أنّ «الانتشار الملحوظ للمراكز والجمعيات التابعة للإخوان في ألمانيا، جاء بفضل الدعم الذي حصل عليه التنظيم الدولي من الدول الراعية للجماعة، وأبرزها تركيا وقطر، والأخيرة تهدف إلى إعادة إنتاج طروحات حسن البنا والقرضاوي، وبقية أقطاب الإخوان».

«وربما دفعت السيطرة التركية على المجال الديني الإسلامي في ألمانيا، نحو تنامي نفوذ الإخوان المسلمين، وخاصّة في ظل الدور الذي تقوم به جمعية الأئمة الأتراك (ديتيب) وثيقة الصلة بالتنظيم الدولي»، والتي تعد، بحسب عبدالمنعم، المنظمة الأكبر للجالية التركية في أوروبا، وتدير شؤون نحو ٩٠٠ مسجد وجماعة دينية في ألمانيا، وهي في رأيه أداة من أدوات التحكم في الأتراك المغتربين؛ من أجل أهداف أردوغان الخاصّة، وهي تمثل صندوق أموال للتنظيم العالمي للإخوان، وخاصّة في السنوات العشر الماضية.

ويؤكد عبدالمنعم أنّ «التمويل الخارجي للاتحادات الإسلامية والمساجد في أوروبا يأتي من تركيا وقطر ودول أخرى عبّر مثل هذه الاتحادات، ما يجعلها عرضة للاتهام بالترويج لقيم مثيرة للشك على المستوى السياسي، ودعم تكوين مجتمعات موازية، لذلك ينبغي الحذر من مصادر تمويل هذه الجماعات»، لافتاً إلى أنّ «ألمانيا فرضت ضريبة المسجد، لتحويل مسؤولية الدعم إلى الداخل، كما تحاول إعداد برنامج تعليمي لتأهيل الأئمة، بدلاً من استيرادهم من الخارج، وخاصة من تركيا، وذلك على حساب المراكز الإسلامية ذات الثقل، مثل: الأزهر والزيتونية .

من جانبه، يرى الكاتب السوري، شيار خليل، مدير تحرير مؤسسة ليفانت اللندنية، أنّ «برلين لم تكن تعلم أنّ علاقتها بتركيا، وتدخل الدولة التركية في الشؤون الدينية

الانتشار الملحوظ للمراكز والجمعيات التابعة للإخوان في ألمانيا يعود بشكل رئيسي لدعم تركيا وقطر

داخل المساجد الألمانية، سينعكس سلباً على الداخل الألماني، حيث كانت أنقرة ترسل حوالي ٩٠٠ إمام إلى ألمانيا، يشرف عليهم الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية (ديتيب)، لتتحول مع مرور الوقت إلى ركيزة لنشر الفكر الجهادي والدعوي في ألمانيا، وعن طريق الحكومة الألمانية بشكل غير مباشر».

ويواصل خليل، حديثه لـ«حفريات» قائلاً: «نتذكر جميعاً ما صرح به كاظم توركمان، رئيس منظمة (ديتيب) في وقت سابق، حول وجود قنوات اتصال بينهم وبين جماعة الإخوان المسلمين، حيث يحاول الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، من خلال ديتيب، جذب الأتراك المقيمين في ألمانيا منذ عشرات الأعوام، وزيادة نفوذه في ألمانيا، عبّر نشاطات دينية قومية دعوية، وبالتالي تمديد أذرعه في أوروبا والدول المجاورة، تحقيقاً لأحلامه السلطوية.

ويعتبر خليل، ديتيب، والجماعات والتنظيمات التابعة لها، من أخطر المنظمات على الحياة السياسية الألمانية، «لأنّها تسعى إلى استهداف الجالية التركية والعربية في ألمانيا، وجذب الشباب إلى الحركات الدعوية، وبالتالي انتشار قاعدة التطرف والتشدّد في أوروبا، وذلك عبر المساجد، ببث خطاب إسلامي متشدد بين المسلمين».

ويلفت خليل، إلى أنّه «بالرغم من ضعف الأيديولوجيا، ودخول الإخوان في مأزق كبير بأوروبا، فإنّهم مازالوا يسعون من خلال منابرهم الإعلامية والمنظمات والجمعيات والمساجد، إلى نشر خطاب إسلاموي جديد، يستهدف بالدرجة الأولى السياسات الأوروبية، في ألمانيا وفرنسا والنمسا وبلجيكيا، حيث تسعى الجماعة نحو تعزيز ذلك الفكر المتطرف، وتأسيس كيانات تجارية، لتحقيق ديمومة لهم».

يتابع خليل: «ومن هنا يجب على الحكومة الألمانية السعي وراء استهداف منابع التمويل، التي يرتبط أصحابها بعلاقات مباشرة مع أردوغان والتنظيم الدولي للإخوان، كالشخصيات المعروفة في ألمانيا، مثل: إبراهيم الزيات، وسمير الفالح، والعديد من الشخصيات الحاصلة على الجنسية الألمانية، والتي تعتبر من القيادات الأولى في صفوف الإخوان بأوروبا».

شيار خليل: برلين لم تكن تعلم أنّ علاقتها بتركيا وتدخلها بشؤون المساجد الألمانية سينعكس سلباً عليها

ويختتم خليل: «أوروبا تعي جيداً خطورة الخطاب الإسلاموي، المتمثل في التنظيمات المتفرعة من الإخوان المسلمين، هذا التنظيم الساعي إلى تدمير الداخل الأوروبي، من خلال انتشاره الكثيف بين الجاليات، وحصوله على دعم وتوجيه مباشر من أردوغان، وبالتالي يتزايد تأثيره على السياسات الداخلية في ألمانيا وفرنسا، ونقل مشاكله من داخل تركيا إلى خارجها، بالتزامن مع تقوية التنظيم المتطرف للإخوان في أوروبا».

محمد الدخاخني

إسلاميّو أوروبا واللّعب بورقة الإسلاموفوبيا

حذّرت خبيرة حكومية في مكافحة التطرّف من أنّ الجماعات الإسلاموية تصف أيّ شخص ينتقد أيديولوجيّتها بـ «المروّج للإسلاموفوبيا».

سارة خان: إنهم يصفون أيّ شخص ينتقد الأيديولوجيا الإسلاموية بالمروّج للإسلاموفوبيا، إنّ المرّات التي صُنّفتُ فيها على أنّني، رغم كوني مسلمة، مروّجة للإسلاموفوبيا، لا حصر لها

تقول سارة خان، التي تقود لجنة مكافحة التطرف: «لسنا واضحين بشأن حدود العنصريّة»، و«المتطرّفون يستغلّون كلّاً من أجندة مناهضة العنصرية وقضية حرية التعبير، ويستخدمونهما أسلحة لتعزيز دعايتهم المتطرفة».

وكانت تيريزا ماي قد شكّلت لجنة مكافحة التطرّف، ردّاً على تفجير «مانشستر أرينا»، الذي وقع عام ٢٠١٧، وذلك «لمحاربة الكراهية والتطرّف بالطريقة نفسها التي حاربنا بها العنصرية».

خان، التي احتلّت هذا المنصب، عام ٢٠١٨، صرّحت في فعالية لمؤسّسة مكافحة اللاساميّة»: «لقد عاينتُ الأمر، ويجب أن أقول إنّه، على وجه الخصوص مع الإسلامويّين في هذا البلد، مع الجماعات الإسلاموية التي

في عام ٢٠١٧، أُدين مدير المنظّمة الحقوقية، محمّد ربّاني، بجريمة إرهابيّة، بعد رفضه السّماح للشّرطة بالوصول إلى (محتويات) هاتفه وجهاز الكمبيوتر المحمول الخاصّ به في مطار هيثرو

اختطفت قضيّة وحركة مناهضة العنصرية، التي يجول منتسبوها في كلّ مكان، ويصفون أيّ شخص ينتقد الأيديولوجيا الإسلاموية بالمروّج للإسلاموفوبيا، إنّ المرّات التي صُنّفتُ فيها على أنّني، رغم كوني مسلمة، مروّجة للإسلاموفوبيا، لا حصر لها».

تضمّ هيئة الخبراء، التابعة للجنة مكافحة التطرّف، دعاة للمساواة وحقوق الإنسان ونشطاء مناهضين للعنصريّة على مدار حياتهم، مثل كلّ من بيتر تاتشيل، ونيك لويلز، من منظّمة «الأمل لا الكراهية».

وفي العام الماضي؛ تحدّت المنظّمة الحقوقيّة «سي آي جي إي» خان وهيئتها، قائلةً: إنّ أعضاء لجنة مكافحة التطرف لديهم «صلات بمنظمات وأفراد معروفين بالإسلاموفوبيا»، وإنّ الهيئة تحاول «تغيير، أو تحدّي، المبادئ والجوانب الأساسيّة للعقيدة الإسلاميّة».

ووفق تقرير «سي آي جي إي»؛ فإنّ «هذا يعني أنّ وجود لجنة مكافحة التطرّف ذاته، مرتبط بالمشروع الأكبر، المتمثّل في تصنيع نسخة من الإسلام منصاعة للدّولة وتنطوي على تنازلات أساسيّة»، وتصف منظّمة «سي آي جي إي» نفسها بأنّها؛ «منظّمة شعبيّة مستقلّة تناضل من أجل عالم خالٍ من الظّلم والقمع».

ومع ذلك؛ فقد دافع مدير أبحاثها في الماضي عن صلاتها بإرهابيّين، مثل محمّد موازي، المعروف باسم «الجهادي جون»، واصفاً إيّاه بأنّه «طيّب ولطيف وهادئ الطّباع للغاية، وأكثر شابّ عرفته تواضعاً».

وفي عام ٢٠١٧؛ أُدين مدير المنظّمة، محمّد ربّاني، بجريمة إرهابيّة، بعد رفضه السّماح للشّرطة بالوصول إلى (محتويات) هاتفه وجهاز الكمبيوتر المحمول الخاصّ به في مطار هيثرو، وقال لاحقاً إنّه سيقاوم هذا الأمر في المحكمة العليا بعد استئنافٍ غير ناجح.

وفي إشارة إلى تعليقات «سي آي جي إي»، عنها وعن اللّجنة، تقول خان: «ما كانوا يستخدمونه هو حجّة العنصريّة هذه، وأعتقد أنّ هذا يمثّل إشكاليّة حقّاً». وتضيف: «لقد قابلت العديد من المنظّمات التي تقول إنّها لم تمنح منبراً لتومي روبنسون، أو لبعض الجماعات المتطرّفة اليمينيّة، لكن بعد

ذلـك رأيتهـم يقدّمـون بسـعادة منـبراً ودعمـاً للمنظمـات الإسـلاموية، وأحيانـاً مـا كانـت هـذه المنظمـات يسـارية ومناهضـة للعنصريـة».

مصدر الترجمة عن الإنجليزية:

ميسـون بويكوت-أويـن وتشـارلز هيمـاس، «التلغـراف»، ١٢ أيلـول (سـبتمبر) ٢٠٢٠